

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجليلي بونعامة . عين الدفلى .



كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

مذكرة بعنوان:

السياسة الفلاحية في الجزائر بين الواقع و المأمول

دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى 2010- 2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تحت إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

د/ طيب أحمد

مرابطي نوال

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجليلي بونعامة . عين الدفلى .



كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

مذكرة بعنوان:

السياسة الفلاحية في الجزائر بين الواقع و المأمول

دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى 2010- 2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تحت إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

د/ طيب أحمد

مرابطي نوال

السنة الجامعية: 2022/2021

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري و المعرفي

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة

المطلب الثالث: مراحل صنع السياسة العامة

المبحث الثاني: ماهية السياسة الفلاحية

المطلب الأول: تعريف السياسة الفلاحية

المطلب الثاني: أنواع السياسة الفلاحية

المطلب الثالث: أهداف السياسة الفلاحية

الفصل الثاني: واقع و آفاق السياسات الفلاحية في الجزائر و الدول النامية العربية

المبحث الأول:

المطلب الأول: أهمية السياسة الفلاحية في التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الثاني: الدعم الفلاحي في الجزائر

المطلب الثالث: السياسات الزراعية في الدول النامية العربية

المبحث الثاني: تقديم السياسات الفلاحية في الجزائر

المطلب الأول: السياسة الفلاحية قبل إعادة الهيكلة

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة 1981.1990

المطلب الثالث: السياسة الفلاحية في ظل الإصلاحات 1990.1999

المطلب الرابع: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

المبحث الأول: المكانة الفلاحية لمديرية المصالح الفلاحية

المطلب الأول: تقديم عام لمديرية المصالح الفلاحية

المطلب الثاني: وضعية القطاع الفلاحي

المبحث الثاني: آفاق السياسة الفلاحية في الولاية

المطلب الأول: مشاكل الفلاحة في الولاية

المطلب الثاني: حلول المشاكل الفلاحية في الولاية

خاتمة:

مقدمة

تحتل السياسة الفلاحية مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية من خلال تبنيها إصلاحات للإسراع في الخروج من التخلف الاقتصادي غير أن غالبية هذه الدول وقعت ضحية تراجع الاهتمام بالقطاع الفلاحي و تدهور أولويته بين باقي القطاعات الأخرى و باعتبار الجزائر من هذه الدول فإنها لم تول أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي و منذ الاستقلال كانت تسعى جاهدة إلى تنميته من خلال السياسات و الإصلاحات التي مرت بها كلها ، كانت تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الفلاحي إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة و السبب يرجع إلى تهميش هذا القطاع ، فالسياسة الفلاحية هي جزء من الكل أي أنها جزء من السياسة العامة لأي دولة لها دور مهم في تنمية القطاع الفلاحي لتجاوز مختلف العراقيل و العقبات التي تعرقه ليصبح له دور محوري في التنمية الاقتصادية فتعرف على أنها مجموعة من الإجراءات و التدابير والتشريعات و القوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الفلاحي كما تعرف على أنها خطة محددة تهدف إلى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة فحققت السياسة الفلاحية عدة مكاسب تماشيا و جملة الأهداف المسطرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الغذائية كما أسهمت و إلى حد بعيد في الحد من البطالة و الهجرة الريفية و لهذا تبنت الجزائر بعد الاستقلال عدة سياسات من أجل محاولة بناء قطاع فلاحي كفاء يواكب العصر و جعله قاعدة متينة للاقتصاد الوطني و هذا راجع لأهمية الزراعة كمصدر أساسي للغذاء و المواد الأولية و كقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة فلا طالما آمنت الجزائر بأن هذا القطاع يمثل العلاج الأنجع للقضاء على التبعية الغذائية و بأنه قادر على زيادة صادراتها خارج المحروقات

أهداف الدراسة:

. محاولة حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي

. تقييم السياسات الفلاحية في الجزائر و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الفلاحية

. محاولة إعطاء تشخيص لتطور الآفاق المستقبلية لقطاع الفلاحة

أهمية الدراسة:

لكل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث لمحاولة التوصل إلى نتائج تجيب عن تساؤلاته و يكون ذلك بأدوات مختلفة للبحث العلمي و مناهجه مع استخدامها بطريقة علمية و موضوعية و إبراز أهميتها التي تكمن في :

. إظهار واقع السياسات الفلاحية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا

. الإحاطة بمشاكل و معوقات الفلاحة في الجزائر

. إبراز أهمية السياسة الفلاحية في التنمية الاقتصادية

الإشكالية:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي يحتاج قطاعها الفلاحي إلى مراجعة و دراسة و عليه
نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى وفقت الجزائر في تحقيق الأهداف المسطرة في فترة 2010. 2020 عبر ما
تبنته من سياسات فلاحية ؟

الأسئلة الفرعية:

ماذا نقصد بالسياسة الفلاحية ؟

ما هي أهداف السياسة الفلاحية ؟

ما هي مختلف العقبات والعراقيل التي تواجه تطبيق برامج السياسة الفلاحية ؟

ما هو مستقبل الفلاحة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

. السياسات المتبعة للقيام بالقطاع الفلاحي لا تزال بحاجة إلى مجهودات لتحقيق التنمية و تجاوز المشاكل.

. الحديث عن الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل لاعتبارات كثيرة منها الجزائر تحتل المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية و الفلاحية

مناهج الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية و الإجابة على الأسئلة المطروحة و نظرا لطبيعة المحتوى تم الاعتماد على المناهج التالية:

. المنهج التاريخي: تم اعتماد المنهج التاريخي من خلال تتبع مختلف المراحل التي مرت بها السياسة الفلاحية

المنهج الإحصائي: من خلال إعطاء إحصائيات بالأرقام و النسب حول الموضوع

المنهج الوصفي: استعمل هذا المنهج لوصف السياسات الفلاحية في الجزائر و تحليل المعلومات

منهج دراسة حالة: يظهر ذلك عند قيامنا بدراسة ميدانية لمديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

أدبيات الدراسة:

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي يستند إليها البحث العلمي الحالي في تحديد مسارات انطلاقه و توضيح الجوانب التي يعالجها ضمن سياق ما سبقه من بحوث و دراسات و ذلك من خلال تفاعل المعرفة

السابقة مع اللاحقة لتقدم جديد و تختبر قديم و في مجال بحثنا سوف نقتصر على بعض الدراسات التي اهتمت بالفلاحة عامة و السياسة الفلاحية خاصة :

. الدراسة الأولى:

و عنوانها تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية من إعداد الطالب دندن فتحي حسن و قد أشرف على البحث بن حمو عبد الله و ذلك سنة 2015 و قد اشتملت الدراسة على ثلاث فصول و هي :

1. التنمية الفلاحية و واقع القطاع الفلاحي الجزائري

2. الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري 2000. 2014

3. دراسة تطبيقية لبرنامج التجديد الفلاحي و الريفي لولاية مستغانم 2010.2015

و قد كان الهدف من هذه الدراسة هو تقديم صورة حول تطور القطاع الفلاحي الجزائري في ظل البرامج التنموية 2000 . 2014 و ذلك من خلال ماهية التنمية الفلاحية و السياسات الفلاحية التي شهدتها الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية و مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني و تبيان وضعية القطاع الفلاحي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي

. الدراسة الثانية:

و عنوانها السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي من إعداد

الأستاذين المحاضرين نزعي عز الدين و هاشمي الطيب من كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة الدكتور مولاي الطاهر و ذلك سنة 2013 و قد اشتملت الدراسة على ثلاث محاور

1. مفاهيم نظرية للأمن الغذائي و السياسات الزراعية

2. سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر 1962 . 2006

3 . حصيلة سياسات التنمية الفلاحية و تقييمها

و الهدف من هذه الدراسة هو تبيان إذا كانت الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي . النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع بما يضمن لها استقلال اقتصادي

عرض أقسام البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات ، جاءت الدراسة في ثلاثة فصول مع مقدمة و خاتمة و هذه الفصول هي :

الفصل الأول: و تناولنا فيه ماهية السياسة العامة و خصائصها و كذلك مراحل صنعها وكذلك ماهية السياسة الفلاحية و أنواعها و أهدافها

الفصل الثاني: و تطرقنا فيه إلى واقع و آفاق السياسات الفلاحية في الجزائر و الدول النامية العربية و قمنا باستعراض أهمية السياسة الفلاحية في التنمية الاقتصادية و مستوى الدعم الفلاحي الجزائري في فترة 2010 . 2017 ثم قمنا بتقديم مختلف السياسات الفلاحية الجزائرية

الفصل الثالث: سنأخذ فيه دراسة تطبيقية للسياسة الفلاحية لمديرية الفلاحة في ولاية عين الدفلى 2010 . 2020

و نشير في الأخير أن كل فصل سيكون مسبقا بتمهيد و مختوما بخلاصة.

صعوبات الدراسة: و تمثلت في ندرة المعلومات و قلة الدراسات التي تناولت الموضوع.

الفصل الأول

الإطار النظري و المعرفي

تمهيد:

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة

المطلب الثالث: مراحل صنع السياسة العامة

المبحث الثاني: ماهية السياسة الفلاحية

المطلب الأول: تعريف السياسة الفلاحية

المطلب الثاني: أنواع السياسة الفلاحية

المطلب الثالث: أهداف السياسة الفلاحية

خلاصة.

تمهيد:

لقد أدركت الحكومات على تباين أنظمتها السياسية و اتجاهاتها الفكرية أنها بحاجة إلى دعم و مساندة شعوبها لما تتخذه من قرارات و ما تقوم به من أعمال متنوعة في جميع الظروف و الأوقات و حتى يتحقق لها ذلك فإنها أخذت تسعى جاهدة إلى حل مشاكلهم و الاستجابة إلى مطالبهم المتنوعة من خلال مجموعة من الخطط و البرامج يطلق عليها السياسات العامة الهادفة إلى تحقيق جملة من المنافع و تخفيف المعاناة عن الغالبية منهم و الإحاطة بالسياسة العامة و إعطائها مفهوم محدد مهمة صعبة و ذلك لتعدد وظائف الأنظمة السياسية فالسياسة العامة ليست مهمة النظام السياسي فقط و إنما تأثير المجتمع في عملية رسم و تنفيذ السياسة العامة و تشكل السياسة العامة إحدى التخصصات المهمة في دراسة العملية السياسية داخل الدول لما توفره من أطر معرفية و أدوات تفسيرية تمكننا من فهم طبيعة النظام السياسي و خصائصه و تعقيداته من دولة لأخرى و تتبع أهمية السياسة العامة في كونها تكشف المرتكزات الإيديولوجية لتوجهات الدولة و التي على ضوءها يمكن فهم و تحليل قرارات النظام الحاكم و أولوياته و طبيعة القوى الاجتماعية و السياسة المحركة له و آلياته في التعامل مع المطالب و المدخلات التي تنتجها البيئة الداخلية.

أما السياسة الفلاحية التي تعتبر جزء من الكل أي أن السياسة الفلاحية تعتبر جزء من السياسة العامة و يمكن القول أنها المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية و لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للسياسة الفلاحية و القطاع الفلاحي حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة و توفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها و لذلك استوجب وضع سياسة فلاحية عظيمة تتطرق من الواقع و لا يمكن للسياسة الفلاحية أن تحقق أهدافها إلا إذا توفرت على متطلبات و أهمها أن تكون صادرة عن هيئة حكومية ذات طابع وطني و أن تكون لسياسة الفلاحية أهداف و غايات تهدف إلى تحقيقها وفق رغبات

أفراد المجتمع و من خلال هذا يعتبر تحديد المفاهيم و التعريفات من العناصر الأساسية لأي دراسة مهما كانت و لهذا يتوجب علينا تحديدها تحديدا دقيقا لإستعاب الدراسة و فهمها بشكل أبسط و لهذا تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي لمختلف المصطلحات و المفاهيم التي سيتم التطرق إليها سواء فيما يخص السياسة العامة أو السياسة الفلاحية.

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة

سنتطرق في هذا المبحث إلى كل ما يخص السياسة العامة من مفاهيم و خصائص و مراحل صنع هذه الأخيرة

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

قبل التطرق إلى تعريف السياسة العامة يجدر بنا الإشارة إلى تعريف السياسة و هذا من خلال الأمثلة التالية :

السياسة هي علم الحكومة و فن علاقات الحكم و تطلق على مجموعة الشؤون التي تهتم الدولة أو الطريقة التي يسلكها الحكام

هي علم الدولة و السياسة لغة القيام بشؤون الرعية و استخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد و الهداية

أو أنها تنظيم أمور الدولة و تدبير شؤونها و قد تكون شرعية أو مدنية فإذا كانت شرعية كانت أحكامها مستمدة من الدين و إذا كانت مدنية كانت قسما من الحكمة العملية و هي الحكمة السياسية أو علم السياسة

و فيما يرى بعض أهل الاختصاص أنها تشير إلى السلوك المتعلق بمؤسسات و عمليا الحكم فإن البعض الآخر يعتبرها العملية التي تتعامل بمقتضاها الجماعة البشرية مع مشكلاتها وصولا إلى أهدافها.

تعريف السياسة العامة:

لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن كثير من المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية من حيث عدم وجود تعريف واحد له إذا رصد أحد الباحثين نحو أربعين تعريف و لأن مفهوم السياسة العامة لا يزال لحد الساعة يخضع لمحاولات ضبط من قبل الباحثين و هذا ما يؤكد تقرير الأمم المتحدة الصادر أبريل 2008 و لضمان الإحاطة الوافية لهذا المفهوم سيتم تقديم عدة تعاريف لكتاب الغرب و بعض كتاب العرب.

عرفت موسوعة العلوم السياسية لبعد الوهاب الكيالي السياسة على أنها كلمة مشتقة من ساس و يسوس أي تدبير شؤون الناس و تملك أمورهم و الرياسة عليهم و نفاذ الأمر فيهم و تستخدم للدلالة على معاني القيادة و الرئاسة و المعاملة و الحكم¹

أما مصطلح عامة فقد اعتبر بأنها موجهة لكل الأفراد و الجماعات و التنظيمات التي تتأثر بأداء الدولة و قراراتها و لهذا فهي سياسة عامة أي موجهة للجميع و تخدم المصلحة العامة

و في الخمسينات من القرن العشرين اكتسب علم السياسة معناه الاصطلاحي علميا على يد عالم السياسة هارولد لازويل الذي تناول بالدراسة في كتابه من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ و كيف؟ جوهر العمليات المتبادلة و التوزيعية للقيم و المنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة و تنفيذها و يقول لازويل أن هناك اتجاها واضحا في العلوم الاجتماعية يتجاوز الحدود التخصصية لتلك العلوم المختلفة و لهذا الاتجاه وجهان ففي الوجه الأول هناك اهتمام على احتياجات عملية صنع السياسات من المعلومات و هو يركز على عملية صنع

¹ جاسم زكريا، المدخل إلى علم السياسة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص 3 .

السياسات و تنفيذها أما الوجه الثاني يهتم بتطوير محتوى المعلومات و تفسيرها لصانعي السياسات فإنه يقع خارج نطاق العلوم السياسية¹

كما عرفها كل من مارك ليندنبيرك و بنيامين كروسي من منطلق براغماتي بأنها عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة و المساومة و للتعبير عن مجوز على ماذا و كيف كما تعبر عن ماذا أريد و من يملكه و كيف يمكن الحصول عليه فيعكس هذا المنظور إمكانية صفة في إمكانية حصولها على القيم العامة عبر التأثير على قوة الآخرين في المجتمع و لذا فالسياسة العامة يمكن أن تكون انعكاساً لأصحاب القوة و النفوذ الذين يسيطرون على النظام السياسي و مختلف مؤسساته

كما عرفها غابريال ألموند أنها محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب + دعم على المخرجات قرارات و سياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته كما يعرفها ديفيد إستون على أنها نتيجة متحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح على البيئة الشاملة التي تتشكل فيها المؤسسات و المرتكزات و العلاقات أصولاً للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي²

يختلف الباحثون في تحديد تعريف السياسات العامة و عموماً تم تعريف السياسة العامة من قبل توماس داي بأنها ما تختاره الحكومة أو ما تتركه أو ترفضه من قول و فعل³

و يعرفها جيمس أندرسون على أنها نشاط هادف يقوم به فاعل أو مجموعة من الفاعلين الذين يمسكون أو يؤثرون في مراكز السلطة للنظام السياسي لغرض معالجة حالة أو مشكلة معينة⁴

¹ قرقاح إبتسام ، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة و الحكومات المقارنة ، جامعة الحاج لخضر- باتنة ، 2010 ، ص 16 .

² مراكشي فاطمة ، دور المساءلة و الشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في رسم السياسات العامة ، جامعة الجليلي بونعامة، 2014 ، ص 47 .

³ ياغي عبد الفتاح ، السياسات العامة : النظرية و التطبيق ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، 2009 ، ص 19.

⁴ مراكشي فاطمة ، مرجع سابق ، ص 49.

المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة

تتميز السياسة العامة بجملة من الخصائص و السمات و التي سنحاول في هذا العنصر إبراز أهم هذه المميزات و الخصائص على النحو التالي :

أ. السياسة العامة بمثابة برنامج متصل: من هذا المنطلق تشمل مجموعة من العمليات كالتهيئة و إعداد و برمجة القرار حيث تشارك فيها مجموعة عناصر تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة داخل النظام السياسي¹

ب . السياسة العامة ذات سلطة شرعية : بمجرد إقرار سياسة عامة معينة من قبل صانعيها لا بد من أن يتبع هذا القرار بإصدار قانون أو مرسوم بشأنها و من هذا تكتسب الشرعية و قوة الإلزام القانوني و للحكومة دون غيرها السلطة في تنفيذها و إلزام سائر المواطنين بالعمل وفق المحددات و النظم و الأساليب التي تم إقرارها

ج . السياسة العامة هي توازن بين الفئات و الجماعات المصلحية: في هذا الإطار نجد أن السياسة العامة ما هي إلا نتاج و محصلة لعملية تفاعل متداخلة بين صناعات السياسة الرسميون و غير الرسميون مما يجعل السياسة العامة مجالاً للمساومة و التفاوض بغية تحقيق أكبر المكاسب و المنافع لصالح فئة دون الأخرى

د . السياسة ذات طابع مجتمعي شمولي: و هذا كون السياسة العامة عند إقرارها يتم تطبيقها بشكل شامل و متماثل على كل الأفراد الذين خدمهم دون تمييز أو تفرقة و هذا الشمول لا يتنافى و حالة التنوع و التخصص في السياسات العامة حيث نجد مثلاً سياسات موجهة اجتماعياً

¹ دخان نور الدين ، تحليل السياسات التعليمية - نموذج الجزائر- رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2007، ص 24 .

هـ . السياسة العامة استجابة واقعية و نتيجة فعلية: من هذا المنطلق تمثل السياسة العامة ردود فعل على الحاجات التي يطرحها الواقع الملموس أو جملة المشاكل التي يعانيها المجتمع أو مجموعة معينة داخل هذا المجتمع

و . الاستمرارية و التجدد: السياسة العامة هي أسلوب لإحداث التغيير الهادف أو منعه أو تقييده لهذا فهي مطالبة بعنصرين هما الاستمرارية و التجدد¹

المطلب الثالث: مراحل صنع السياسة العامة

تمر عملية صنع السياسة العامة بعدة مراحل و خطوات قبل أن تنتهي في شكلها الأخير وفق منهج إجرائي و منهج جوهري فالمنهج الإجرائي يمثل النمط الافتراضي لماكس فيبر الذي يرى أن عملية صنع السياسة العامة تمر بالمراحل التالية:

1. تحديد المشكلة

2. تحليل و جمع المعلومات

3. صياغة السياسة في إطار المفاضلة بين البدائل

4. إقرار السياسات

5. تنفيذ السياسات العامة

6. تقييم السياسات²

1 دخان نور الدين ، المرجع نفسه ، ص 25 .
 2 بورياح سلمى ، دور مراكز الأبحاث و الدراسات في صنع السياسات العامة - دراسة حالة لمركز الاقتصاد المطبق من أجل التنمية في الجزائر 1985-2009 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص رسم السياسات العامة ، جامعة الجزائر3 ، جوان 2011 ، ص 42 .

بينما يركز المنهج الجوهري على الجوانب العملية لصنع السياسة العامة باعتبار أنها تتميز بالتعقيد و التداخل حيث يمثل هذا الاتجاه برد جمان و ديفيس مراحل السياسة العامة التي برزت في 90 القرن الماضي و يجددانها في 8 مراحل متداخلة هي:

1. تحديد المشكلة أو المشاكل التي تحظى باهتمام و أولويات صانعي القرارات

2. التحليل

3. اختيار الإدارة المناسبة

4. التنسيق

5. الاستشارات

6. اتخاذ أو صنع القرار

7. تطبيق القرار و تنفيذه

8. التقييم و التعديل إذا لزم الأمر¹

إلا أن هذه المراحل اختلف العديد من حيث الترتيب و مسميات هذه المراحل و عليه سوف نحاول تصنيف مراحل السياسة العامة كالاتي:

1. تحديد المشكلة 2. جمع المعلومات 3. صياغة السياسات 4. تنفيذ السياسات 5. متابعة

التنفيذ 6. تقويم السياسات

المبحث الثاني: ماهية السياسة الفلاحية

تبنت الجزائر بعد الاستقلال عدة سياسات من أجل محاولة بناء قطاع فلاحي كفى يواكب العصر و جعله قاعدة متينة للاقتصاد الوطني باعتباره العصب الحساس في اقتصادها و

¹ بورياح سلمى، المرجع السابق، ص43.

هذا راجع لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغذاء و المواد الأولية فلطالما آمنت الجزائر بأن الفلاحة هي العلاج الأنجع للقضاء على التبعية و توفير منتج كما و نوعا و بأنه قادر على زيادة صادراتها خارج المحروقات و لهذا فقد تبنت الجزائر عدة مشاريع للنهوض بها و اعتمدت على استثمارات التنمية وفق سياسات محددة و مدروسة تمس مختلف الجوانب و تعالج أهم المشاكل التي يعاني منها

المطلب الأول : تعريف السياسة الفلاحية

قبل التطرق إلى تعريف السياسة الفلاحية يجدر بنا التطرق إلى تعريف الفلاحة و التنمية الفلاحية من خلال الأمثلة التالية

مفهوم الفلاحة : يشمل مفهوم الفلاحة العديد من الأنشطة التي يمارسها الإنسان بغية تحقيق العيش الكريم و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

تعريف الفلاحة:توجد العديد من المحاولات الخاصة بإيجاد تعريف موحد بالفلاحة بحيث تم تعريفها على أنها :

جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي و الحيواني و ذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان¹

كما تعرف الفلاحة أيضا على أنها علم وفن صناعة و إنتاج المحاصيل النباتية و الحيوانية النافعة للإنسان

علم : لأنها تعتمد و تقوم على إجراءات و قواعد معينة

فن: لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح و قدرته على الإبداع و الابتكار في هذا المجال¹

¹ بوعريوة ربيع ، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، الملتقى الدولي الرابع حول: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس ، يومي 24-25 ماي 2017 ، ص 3.

التنمية الفلاحية: تعرف التنمية الفلاحية على أنها مجموعة من السياسات و الإجراءات المتبعة لتغيير بنيان و هيكل القطاع الفلاحي مؤدية إلى الاستخدام الأفضل للموارد الفلاحية المتاحة لرفع الإنتاجية و زيادة الإنتاج الزراعي أو هي تنمية رأسية باستخدام مدخل تكثيف رأس المال و إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الفلاحية و الاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة و المحافظة على التربة و ترشيد استغلال مياه الري و زيادة الإنتاجية أو تنمية زراعية أفقية من خلال زيادة رقعة الأراضي الفلاحية باستصلاح و استغلال الأراضي القابلة للزراعة و قيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار²

تعريف السياسة الفلاحية:

إن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة كما أنها تستهدف مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة فقد تستهدف السياسة الاقتصادية لمجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي كما تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و التي تعني زيادة الناتج القومي الفردي كما يحقق أعلى مستوى معيشة للسكان و تتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية و الزراعية و الخدماتية و غيرها³.

تعرف السياسة الفلاحية على أنها فرع من السياسة الاقتصادية العامة يتم رسمها و إعدادها و تطبيقها في القطاع الزراعي و يتم التنسيق و التكامل بينها و بين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة ، و تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين

¹ بوعريوة ربيع، المرجع السابق ، ص3.
² كيجلي عائشة سلمة ، فروحات حدة ، مساهمة سياسات الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة - حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2016). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، العدد 03 ، 2017 ، ص 178.
³ على يوسف خليفة : القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية و التطبيق في مصر و بعض المقصدات الزراعية العربية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 304، 305 .

أساسيين : يتضمن الهدف الأول تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الفلاحية و الهدف الثاني يتضمن تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الفلاحيين¹

. تعتبر السياسة الفلاحية العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم و يمكن القول أنه مهما كانت الخلفيات الإستراتيجية و التنمية المتبعة فمن المفروض أن تحظى السياسة الفلاحية بأهمية معتبرة ، باعتبار الفلاحة القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة ، إضافة إلى تأثيره هو بالتغييرات التي تحصل في القطاعات الأخرى²

. تتمثل السياسة الزراعية في مجموعة من الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي و هي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية³

. على وجه العموم تشمل السياسة الفلاحية تأمين الغذاء و تحديد نمط الإنتاج الزراعي و أنواع المحاصيل الزراعية التي تتناسب الواقع المناخي و نوع التربة الصالحة للزراعة و توفر مصادر الري و أنواعه و تتبع عادة الحكومات استراتيجيات زراعية تتجلى في سياسات عدة كسياسات التمويل الزراعي و الإستثمار و سياسات التخزين و سياسات التسعير و سياسات التسويق و سياسات التجارة الخارجية (استيراد و تصدير للمواد و السلع و المنتجات الزراعية) و غالباً ما تكون هذه السياسات ذات طابع عمومي (أهداف نوعية) كما تكون ذات أهداف قطاعية⁴

المطلب الثاني: أنواع السياسة الفلاحية

¹ نزعي عز الدين ، هاشمي الطيب ، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد33، المجلد التاسع ، تموز 2013، ص6.

² أحمد خليفة ، مجيد شعباني ، الإستثمار الفلاحي و دور المؤسسات التأطير و الدعم المالي و الإنتاجي في تحقيق الأمن الغذائي" دراسة حالة ولاية عين الدفلى " مقال منشور في الجريدة العالمية للاقتصاد و الأعمال ، العدد03 ، جوان 2017 ، ص100 ، الواردة في الموقع:

<http://www.Sciencereflection.com>

³ منى رحمة ، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 11.

⁴ د. منذر الحاج ، مقرر السياسات الزراعية ، جامعة حماه ، كلية الهندسة الزراعية ، قسم الاقتصاد الزراعي - السنة الرابعة ، 2019 ، ص 4.

تعرف السياسة الفلاحية على أنها فرع من السياسة الاقتصادية العامة يتم رسمها و إعدادها و تطبيقها في القطاع الزراعي و يتم التنسيق و التكامل بينها و بين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة ، و تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين : يتضمن الهدف الأول تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الفلاحية و الهدف الثاني يتضمن تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الفلاحيين¹

. تعتر السياسة الفلاحية العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم و يمكن القول أنه مهما كانت الخلفيات الإستراتيجية و التنمية المتبعة فمن المفروض أن تحظى السياسة الفلاحية بأهمية معتبرة ، باعتبار الفلاحة القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة ، إضافة إلى تأثيره هو بالتغييرات التي تحصل في القطاعات الأخرى²

. تتمثل السياسة الزراعية في مجموعة من الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي و هي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية³

. على وجه العموم تشمل السياسة الفلاحية تأمين الغذاء و تحديد نمط الإنتاج الزراعي و أنواع المحاصيل الزراعية التي تناسب الواقع المناخي و نوع التربة الصالحة للزراعة و توفر مصادر الري و أنواعه و تتبع عادة الحكومات استراتيجيات زراعية تتجلى في سياسات عدة كسياسات التمويل الزراعي و الإستثمار و سياسات التخزين و سياسات التسعير و سياسات التسويق و سياسات التجارة الخارجية (استيراد و تصدير للمواد و السلع و المنتجات الزراعية) و غالبا ما تكون هذه السياسات ذات طابع عمومي (أهداف نوعية) كما تكون ذات أهداف قطاعية⁴

¹ نزعي عز الدين ، هاشمي الطيب ، مرجع سابق ، ص6.

² أحمد بن خليفة ، مجيد شعباني ، مرجع سابق ، ص100.

³ منى رحمة ، مرجع سابق ، ص 11.

⁴ د. منذر الحاج مقرر السياسات الزراعية ، ص 4.

أنواع السياسة الفلاحية :

يمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية إلى ثلاث مجموعات و هي

1. سياسة التوجيه الزراعي : طبقت هذه السياسة في الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية) و

تجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية و التدخل الحكومي هدفها الرئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي و لقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة و من ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية

2. سياسة الإصلاح الزراعي : طبقت في معظم الدول النامية من آسيا و إفريقيا و أمريكا

اللاتينية و بعض الدول الأوروبية كإسبانيا و إيطاليا و قد كانت منطلقات معظمها تتحد في :

. تحديد الملكية بسقف أعلى، و مصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو دون تعويض

. توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية أراضي

. فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي و الهدف الاقتصادي هو

تجاوز علاقات الإنتاج القديمة ، و تشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة

فعالية النشاط الزراعي و العمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الإستثمار بين

الصناعة و الزراعة و رغم النتائج الإيجابية التي تحققت فإنها لا تقارب النتائج الإيجابية

التي تحققت في سياسة التوجيه الزراعي¹

3 . السياسة الثورية الزراعية: ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح و الثورة هما أسلوبان من

أساليب التغيير الاجتماعي و هما يختلفان من حيث الفرق الزمني و المكاني كما يختلفان

من حيث البعد الإيديولوجي فإذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم و تعديل ما هو موجود

¹ عبد الرزاق الهلالي ، المجتمع الريفي العربي و الإصلاح الزراعي، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، القاهرة، ص 59.

بالفعل فإن الثورة تعني التغيير الشامل و الكامل بمعنى رفض جذري لكل الأشكال و الصور السائدة و قد طبقت هذه السياسة في البلدان التي تبنت التوجه الاشتراكي حيث تقوم على ملكية الأرض للشعب و وضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم و مصلحة الشعب و عرفت هذه السياسة الفشل في معظمها نظرا إلى تغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية و عوامل أخرى¹

و مهما تكن السياسة الزراعية فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي و مهما يكن فإن مسألة التوازن أو عدمه بين النمو في إجمالي الناتج المحلي و الناتج الزراعي تعتبر ذات صلة وثيقة بالسياسات الاقتصادية و الاجتماعية للاقتصاد الوطني بصورة عامة ففي البلدان ذات الدخل المنخفض و التي يغلب على اقتصادها سمة النشاط الإنتاجي الزراعي غالبا ما تسودها سياسات زراعية ذات فاعلية مرافقة للسياسة الاقتصادية و نتيجة لعدم فاعلية معظم السياسات الاقتصادية في البلدان النامية (منخفضة الدخل) فإن معدل نمو الناتج الزراعي هو أقل من معدل نمو السكان بحيث يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الغذاء) في غالب الأحيان و لم تؤد المتغيرات الاقتصادية كالأسعار و الحوافز الإنتاجية و ما لها من آثار إيجابية إلى توسيع حجم الناتج و نموه في البلدان النامية و ذلك لعدم فاعلية هذه المتغيرات وفقا للنظام السوق المتبع في معظم تلك البلدان و نظرا لأهمية الحبوب لكونها من السلع الغذائية الأساسية في معظم بلدان العالم دون استثناء كما أنها تعد من السلع الإستراتيجية في مجال الأمن الغذائي (بالنسبة للدول النامية) فقد انصب الاهتمام عليها بالدرجة الأولى عند وضع أية سياسة أو تقييم نتائجها و استشراف تطورها بحيث تصبح أية سياسة مطالبة بالعمل أولا على زيادة إنتاجية الوحدة المساحية من هذا المنتج سواء من خلال التكتيف المحصولي (بمعنى زيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في وحدة الزمن) أو التكتيف الزراعي (بزيادة كفاءة استخدام

¹ فوزية غربي ، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2011، ص110، 111.

العناصر على وحدة المساحة) وذلك نظرا لأن الجزء الكبير من الرقعة الزراعية للحبوب و خاصة القمح تعتمد على سقوط الأمطار في الدول النامية عموما و من بينها الجزائر بينما العكس في الدول المتقدمة أين أدى استخدام رأس المال بصورة مكثفة إلى تحويل مختلف أنواع الأراضي (المطرية) إلى أراضي مروية بحيث ارتفع بذلك متوسط إنتاجية الوحدة المساحية للحبوب بتكويناتها المختلفة و من جانب آخر فإن وجود العنصر البشري الكفاء (الذي تفتقده الدولة النامية) و استخدام وسائل الإنتاج الحديثة¹ من شأنه تحسين المردودية كما و نوعا و هذا يعني أن اقتصاديات إنتاج الحبوب في البلدان النامية و في الجزائر ما تزال دون مرحلة الإنتاج الرشيد و أن إعادة ربط الموارد بصورة أكثر كفاءة ستؤدي لا محالة إلى زيادة حجم الناتج من تلك المادة و هذا بالضبط هو ما تهدف إليه اقتصاديات الإنتاج الزراعي من خلال السياسات الفلاحية المختلفة

و يمكن تعريف اقتصاديات الإنتاج الزراعي بأنه تطبيق مبادئ الاختيار على استعمال رأس المال و العمل و الأرض و عنصر الإدارة في الفلاحة و يقوم بدراسة كل النواحي المتعلقة باستعمال الموارد و كيفية الوصول إلى معدلات الإنتاج الزراعي التي تحقق الرفاهية الاقتصادية القصوى للمستهلكين كما يقوم هذا المجال بتحليل المبادئ و العلاقات التي تجعل من الممكن اختيار و وضع الخطة الاستغلالية للزراعة و ذلك من خلال سياسة زراعية ضمن منظور إستراتيجية عامة كما يعرف أيضا بأنه علم تطبيقي يتم بموجبه تطبيق مبادئ الاختيار في استخدام الموارد المختلفة سواء منها الطبيعية و المالية و البشرية و الإدارية في صناعة الزراعة بصورة عقلانية و رشيدة

و بصورة عامة فإن اقتصاديات الإنتاج الزراعي تهتم بكل العوامل المتصلة بالكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الزراعية و التي يمكن حصر أبرزها في النقاط التالية:

¹سالم النجفي ، اقتصاديات الإنتاج الزراعي مطابع جامعة الموصل ، العراق ، 1985 ، ص 73 ، 74 .

1. تحديد و ضبط الشروط الواجب توافرها للحصول على أفضل استخدام للموارد الاقتصادية الزراعية في إنتاج المحاصيل الزراعية
2. تحديد مدى الانحراف عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية
3. التعرف على العلاقات التحليلية للقوى التي تحدد النظم الإنتاجية و استخدام عناصر الإنتاج الزراعي
4. التعرف على الطرق و الوسائل التي تمكن من الوصول إلى الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية في المجال الزراعي¹

المطلب الثالث: أهداف السياسة الفلاحية

إن الأهداف التي يسعى القطاع الفلاحي إلى تحقيقها قبل ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كانت أهداف قصيرة المدى و تتعلق بفترة البرامج و المخططات التي وضعتها السلطة و مع خصوصية القطاع الفلاحي فإن أهداف الدولة انصبت على تحرير القدرات الفردية الخاصة و المهمشة حتى تساهم في تحقيق التنمية الريفية و الشاملة في آن واحد و لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة فوضع مجموعة من الأهداف يمكن ضبطها فيما يلي:

1. التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد
2. الاستعمال العقلاني و المستديم للموارد الطبيعية
3. ترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها

¹ المرجع السابق، ص 74، 75.

4. حماية التشغيل الفلاحي و الزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في تحقيق مناصب شغل جديدة خلال ترقية الإستثمار و تشجيعه¹

5. تحسين مداخيل و ظروف معيشة الفلاحين²

لقد أصبح الأمن الغذائي ليس مشكلة خاصة بكل دولة على حدة بل مشكلة عالمية تمس الغالبية من سكان العالم علما أن هذه المأساة الإنسانية ليست بمعزل عن السياسات المتبعة من طرف الدول الكبرى في السوق الدولية للحبوب و المواد الغذائية التي تزيد من تجويع الدول الفقيرة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية و الحبوب في السوق العالمية إلى جانب أن عملية تقديم المعونات التزام أخلاقي و ليس عملية إلزامية³ فالمشكلة الغذائية و إن كانت عالمية لكن حلولها تبقى بالدرجة الأولى السياسة المنتهجة داخليا ، لذلك على كل دولة اتخاذ سياسة تمكنها من تجنب الدخول في أزمة غذائية و جعلها ترضخ للضغوطات الدولية و عادة ما يمس الفقر بالدرجة الأولى الفلاحين الذين يعيشون من أراضيهم و الرعاة في السهوب و عمال القطاع الزراعي و غير المالكين للأراضي و سبب كل هذا هو تراجع الإنتاج الداخلي دون أن ننسى ضعف مداخيل الفلاحين و انخفاض الأجور و عدم مسايرة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية لارتفاع الأجور بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يتجاوز المقاييس العالمية⁴

و بصفة عامة يمكننا حصر أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية فيما يلي :

¹ R_A_D_P ,Ministère de l'agriculture et de la développement rural , plan national du développement agricole, 2001 , p6.

² المرجع السابق .

³ طه عبد الحليم رضوان ، الجغرافيا السياسية المعاصرة ، مصر ، المكتبة الأنجلومصرية ، 1998 ، ص 328 .

⁴ الزبير عروس ، " الفقر بالجزائر الظاهرة ، الأسباب و دور جمعيات النوع الاجتماعي في مواجهته "

Les cahiers du cread , Algérie , N° 61 , 2002 , pp 84 – 89 .

- . تحقيق الاستقرار في مخول المزارعين نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات و اتسامها بالاستقرار و تحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك
- . الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة تبعا للدخولات المتاحة
- . تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي و غيره من القطاعات الأخرى و كذا توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك و الإستثمار
- . تعديل هيكل الصادرات و الواردات بما يتفق و تحسين ميزان المدفوعات
- . تحقيق الترابط و التكامل بين الزراعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى و مساهمة الزراعة في تنمية سائر القطاعات و خاصة منها قطاع الصناعة في المراحل الأولى من عملية التنمية¹
- و تتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في النقاط التالية:
- ضمان الاستقلال الوطني و يتحقق ذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي و تنويع الإنتاج
- . تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي و يتأتى ذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا و تنمية الموارد البشرية و تحسين كفاءة رأس المال و زيادة المتاح منه
- . السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل على استقرارا لأسعار الزراعية و تفعيل التسويق الزراعي و خلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل
- . أما السياسة الهيكلية الزراعية فتهدف إلى:

. تشجيع التغيير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها

. التقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ

¹ فوزية غربي ، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2007 ، ص 85.

. إيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي قد تغفل أو تتسى في خضم العمليات المختلفة التي تهدف إلى إحداث تغييرات ، و تحدث التغييرات الشديدة التي تمس الجانب الهيكلي خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة و كذا جراء التغيير الفني الذي يغير علاقات المدخلات و المخرجات لنظام زراعي قائم أو يقدم نظاما زراعيا جديدا أو تغيير أنماط الملكية الزراعية

. يجدر التذكير في آخر هذا الجزء أن مختلف السياسات الزراعية سواء منها الهيكلية أو السعرية أو التسويقية هي متكاملة فيما بينها لتطبق ضمن أنواع أخرى من أنواع الإصلاح الزراعي أو الثورة الزراعية¹ و الهدف الاقتصادي لسياسات الإصلاح الزراعي هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة و تشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي و العمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الإستثمار بين الصناعة² و الزراعة و رغم النتائج الإيجابية التي تحققت فإنها لا تقارب النتائج الإيجابية التي تحققت في سياسة التوجيه الزراعي.

¹ فوزية غربي ، المرجع السابق ، ص 86.

² نزعي عز الدين ، هاشمي الطيب ، مرجع سابق ، ص 7.

خلاصة:

تمثل السياسة الفلاحية أحد أقطاب السياسة العامة لما لها من أهمية فقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لهذه الأخيرة حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة و توفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها و قد تم إعطاء نظرة عامة حول السياسة العامة و السياسة الفلاحية ثم تطرقنا إلى مراحلها و أهدافها .

الفصل الثاني

واقع و آفاق السياسات الفلاحية في
الجزائر

المبحث الأول:

المطلب الأول: أهمية السياسة الفلاحية في التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الثاني: الدعم الفلاحي في الجزائر 2010. 2017

المطلب الثالث: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي

المبحث الثاني: تقديم السياسات الفلاحية في الجزائر

المطلب الأول: السياسة الفلاحية قبل إعادة الهيكلة

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة 1981. 1990

المطلب الثالث: السياسة الفلاحية في ظل الإصلاحات 1990. 1999

تمهيد:

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية و كانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي و إصلاحه قائمة قبل الاستقلال حيث اهتم حزب جبهة التحرير الوطني فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة قيام بإصلاح زراعي و اشترطت العديد من العوامل الواجب توافرها لنجاح هذه الإصلاحات

. فقد لعب القطاع الفلاحي دور فعالا في مراحل التنمية الاقتصادية و في رفع عجلتها في معظم ول العالم و من بينها الجزائر بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية و مقومات بشرية و بإتباع استراتيجيات معينة فلقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة و توفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها .

المبحث الأول:

المطلب الأول: أهمية السياسة الفلاحية في التنمية الاقتصادية في الجزائر

إن زراعة الأرض و إعمارها من الفروض الكفاية التي يجب على المسلمين بمجموعهم القيام بها فإن أقامه بعضهم أصبح مندوبا أو مباحا في حق الآخرين قال الإمام القرطبي "الزراعة من الفروض الكفاية فيجب على الإمام أن يجبر الناس عليها" و من الأدلة القرآنية التي تحث على الزراعة هو قوله تعالى " و آية لهم الأرض الميتة أحييناها و أخرجنا منها حبا فمنه يأكلون(33) و جعلنا فيها جنات من نخيل و أعناب و فجرنا فيها من العيون (34) ليأكلوا من الثمر و عملته أيديهم أفلا يشكرون (35) سبحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض و من أنفسهم و مما لا يعلمون (36) سورة يس

و من أحاديث الرسول صلى الله عليه و سلم التي تبين فضل الغرس و الزرع و تثبت الأجر لفاعلها مما انتفع بذلك منتفع من إنسان أو حيوان أو طير أو حشرة ، من أحاديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال " ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زراعا فيأكل من إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة " ¹

و قال صلى الله عليه و سلم كذلك " من نصب شجرة فصبر على حفظها و القيام عليها حتى تثمر كان له في كل شيء يصاب من ثمرها صدقة عند الله " و قال صلى الله عليه و سلم " إن قامت الساعة و في يد أحدكم فسيلة فليغرسها " (الفسيلة: النخلة الفرعية من الأم ، تقطع فتغرس)

لقد اعتنى المسلمون بالزراعة عناية كبيرة و اهتموا بإصلاح شبكات الري و القناطير و تحسين الغلة الزراعية و إحياء الموات (الموات : الأرض التي لم تزرع و لم تعمر و لا جرى عليها ملك أحد)

¹ صحيح البخاري 226/1، رقم 2320 - صحيح مسلم 3 / 1188 رقم 1552.

تعتمد العديد من الدول على النشاط الزراعي لتوفير الأمن الاقتصادي لشعبها و بعض المفكرون يقولون : " ويل لأمة تأكل ما لا تزرع " الأمة التي تخطط لمستقبلها تخطيها سليما ينبغي أن تأكل ما تزرع ، أن تكفي ذاتيا من خلال هذا العمل فقط و ليس من خلال السعي وراء الوظائف التي لا تنفع و لا تضر ، و هذا الأمر الذي أضر بالزراعة في عالمنا العربي¹

أهمية الزراعة في النصوص الرسمية: الدساتير و المواثيق و البرامج الحكومية

الدستور فوق الجميع و هو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية و يحمي مبدأ حرية اختيار الشعب و يضمن المشروعية على ممارسات السلطة تنص المادة 19 مكرر من الدستور الجزائري 2016 أن الدولة تضمن الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية و الحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة تحمي الدولة الأراضي الفلاحية كما تحمي الدولة الأملاك العمومية للمياه ، حرية الإستثمار و التجارة معترف بها ، و تمارس في إطار القانون تعمل الدولة على التحسين من الأعمال و التشجيع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية المادة 37²

الأهمية في المواثيق و البرامج الحكومية :

عرف الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال ثلاث برامج سياسية رئيسية هي برنامج طرابلس 1962 ، ميثاق الجزائر 1964 ، الميثاق الوطني 1976 .

1. برنامج طرابلس 1962:

¹ عبد الله بن قلاويز هواري ، إدارة شبكة الإمداد في القطاع الزراعي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، 2017 ، 2018 .
² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مسودة الدستور الجزائري 2016 .

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و تبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 و ينص هذا المشروع على أن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل و ذلك بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية الاحتياجات الضرورية العصرية ، و لهذا الغرض توفر الجزائر إمكانات ضخمة للصناعات البترولية و صناعة الحديد و الصلب و من خلال هذا البرنامج يمكن أن نستخلص ما يلي:

. ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى المنتجات الصناعية القاعدية تكون موجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي

. ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص القيام بهذه المؤسسات

. البنية القاعدية التي يجب أن تتحسن لتصبح عاملا لكسر العزلة¹

. إن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية الأولوية و يقترح إقامة صناعة للحديد و الصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويره

. أبرز الاختيارات الاقتصادية التي جاء بها مؤتمر طرابلس 1962 محاربة النشاط الاحتكاري و الإقطاعي و ضرورة بناء اقتصاد وطني متكامل و تحقيق الاستقلال الاقتصادي و تطبيق سياسة التخطيط ثم مراجعة العلاقات الاقتصادية من الخارج و إحداث تغيير جذري على هيكل الحياة في الريف إضافة إلى التركيز على النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الكاملة و المتوازنة

كما نص مؤتمر طرابلس 1962:²

¹ عمارة أمال، التنوع الاقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة الفترة 2000-2014، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، سعيدة، 2014-2015، ص 70.
² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مسودة الدستور الجزائري 2016.

أولاً: الثورة الزراعية : التي تشمل الإصلاح الزراعي تحت شعار الأرض لمن يخدمها و على تحديث الفلاحة و تنويع الزراعة و إعادة جمع الثروة الحيوانية و توسيع المساحات المروية

ثانياً: تأمين الثروات المعدنية و الطاقة : إن هذا التأميم يشكل هدفاً يجب تحقيقه إلى الأمد الطويل و ذلك بالعمل على توسيع شبكات الكهرباء و الغاز إلى المراكز الريفية

ثالثاً: تطوير الصناعة و تنميتها : لقد حدد برنامج طرابلس مهمة الدولة في العمل على توسيع القطاع العمومي الموجود ليشمل المناجم و المصانع و الإعداد لإنشاء صناعات قاعدية لا بد منها للفلاحة العصرية أما ميادين الاقتصاد الأخرى فإن الدولة تتركها للمبادرة الخاصة التي ينبغي تشجيعها و توجيهها في إطار المخططات العامة كما أن الدولة تسعى لتحقيق الصناعة التقليدية و إنشاء صناعات صغيرة محلية جهوية لاستثمار المواد الأولية ذات طابع فلاحى خاصة

ميثاق الجزائر 1964: المؤتمر الأول لجهة التحرير الوطني في أبريل 1964 و الذي اعتبر الوثيقة الأولى التي افترضت إستراتيجية شاملة و محددة للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية و قد جاء هذا الميثاق من أجل دعم الثروة الزراعية في المقام الأول و القطاع الصناعي في المقام الثاني و قد حدد من ثلاث أهداف رئيسية¹

أ . خلق الوظائف و إيجاد حل لمشكلة البطالة

ب . المساهمة في تحقيق الاكتفاء من المواد الاستهلاكية

ج . اعتبار القطاع الصناعي سوق الإنتاج الزراعي

كما قد ركز هذا الميثاق على الصناعات الخفيفة بينما أدرجت الصناعات الثقيلة في المقام الثاني و قد تم التخفي عن هذه الإستراتيجية فيما بعد لصالح الإستراتيجية الصناعية الثقيلة

¹ د، عبد الكريم بن عمران ، السياسة الاقتصادية الجزائرية ، قانون العلاقات التجارية و الدولية ، جامعة الموصل ، ص 40.

التي أصبحت الأولوية فيما بعد ، كما نص ميثاق الجزائر على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:¹

. خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة

. توفير مواد الاستهلاك المحلي ، و هذا يعني تخفيض إستيراد مواد الاستهلاك

. زيادة تصدير المواد

كل من برنامج طرابلس و ميثاق الجزائر قد اختار الدخول في الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية

الميثاق الوطني 1976: تم مناقشته من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1976 و تركزت أطروحة هذا الميثاق حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بالثورة الصناعية و الأهداف الكبرى للتنمية و قد خصص شرح بعض الخطوط العريضة لإستراتيجية التنمية و التي تركز على ثلاث أسس و يشار لها على أنها ثلاث ثورات:²

1 . الثورة الثقافية: و تهدف إلى التوسيع و التطور التكنولوجي

2 . الثورة الزراعية: و تهدف إلى إقامة إصلاحات جذرية في الميدان الزراعي

3 . الثورة الصناعية: و تهدف إلى مد الجزائر بصناعة ثقيلة تستخدم تكنولوجيا متقدمة و تحول علاقات الإنتاج

الميثاق الوطني 1986 : قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و تم مناقشته من خلال استفتاء شعبي 16 جانفي 1986 و كانت تهدف التنمية الصناعية من خلال الميثاق إلى³ :

¹ عمارة أمال ، المرجع السابق ، ص 70 ، 71 .

² نفس المرجع ، ص 70،71 .

³ د ، عبد الكريم بن عمران ، المرجع السابق ، ص 41.

أولاً: تزويد البلاد بصناعة شاملة و متوازنة:¹ بمعنى هيكله النسيج الصناعي و تكثيفه ، أي جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الإنتاج و الخدمات الأكثر انتظاما حتى تعززت المبادلات بين الصناعات كما تعتبر عملية التصنيع أداة فعالة و حاسمة في بناء اقتصاد حديث و تحسين الإنتاج

أ . مواصلة تنمية الصناعات الأساسية : هي الصناعات القاعدية كصناعة الحديد و الصلب باعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه التصنيع في البلاد

ب . تمكين الصناعة ووسائل التجهيز من تأدية دور أساسي : و يتم ذلك عن طريق تطوير صنع مواد التجهيز من هندسة صناعية وطنية تسمح للبلاد بالانتقال من المرحلة الحالية المتميزة بتراكم التقنيات إلى مراحل إنتاج الآلات و بناء المصانع اعتمادا على الإمكانيات الوطنية

ثانيا: تحقيق التكامل و الانسجام بين الصناعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى: إن توطيد التكامل الاقتصادي في إطار تنمية شاملة ، يرتكز على التكامل و الانسجام بين الصناعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث ينبغي أن تؤدي هذه القطاعات دورا رئيسيا و أن تكون محركا للتنمية²

كما يحتل القطاع الزراعي في الجزائر كما في معظم الدول العربية مكانة خاصة بين القطاعات الاقتصادية المشكلة للاقتصاد الوطني ، و يتضح ذلك من كونه القطاع الذي يؤمن الغذاء للمواطنين و المواد الخام للصناعة كما يساهم في تحسين الميزان التجاري ، و يوفر القطع الأجنبي اللازم لتأمين تمويل مستوردات القطاعات الأخرى و يمتاز القطاع الزراعي بوفرة موارده الطبيعية و البشرية المنتجة و بسهولة استثمار هذه الموارد و بتكاليف بسيطة و عائد مضمون و هو يحظى من المسؤولين بأفضلية مطلقة في تأمين مستلزمات

¹ د. فوزية غربي ، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي ، أطروحة دكتوراه ، 2007-2008 ، ص 149.

² د. فوزية غربي، مرجع سابق، ص 149.

زيادة الإنتاج و الإنتاجية و حل العقبات التي تعيق تطوره و ضمان الإمكانيات المادية المتاحة

كذلك أدى اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي إلى دراسة معوقات التنمية الزراعية و اعتماد خطط و إجراءات للمساهمة في إدخال التكنولوجيا المتقدمة إلى الزراعة ، سواء أكان ذلك في وسائل الري الحديث أو في مجال تحسين استخدام مستلزمات الإنتاج المحسنة مثل الأسمدة و المبيدات و البذور المحسنة أو في مجال التوسع في إدخال الزراعة المحمية (البيوت البلاستيكية) في المناطق المناسبة بغية إنتاج الأزهار و الخضار الباكورية¹

المطلب الثاني: الدعم الفلاحي في الجزائر 2010. 2017

نظرا للظروف السيئة التي أصبحت تتخبط فيها معظم الدول جراء إهمال النشاط الفلاحي و مع تراكم جملة من المشاكل كل هذه المعطيات ساهمت في وضع حل لها بتفكير عقلائي بالرجوع إلى خدمة الأرض و الاستفادة من مخزنتها و استغلالها أحسن استغلال للقضاء على وحدانية المواد للاقتصاد ، وهذا من خلال ما يسمى بالدعم الفلاحي و من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على طرق دعم الفلاحة و دعم الفلاحة في الجزائر خاصة

1. أولا: الدعم الفلاحي في الجزائر:

يعد الدعم الفلاحي من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات و الهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الزراعة و الغذاء في العالم لما له من تأثيرات على التجارة في السلع الزراعية و بالتالي على القطاع الزراعي ككل و هو ما سنتطرق له في هذا المطلب من خلال العناصر الآتية:

مفهوم الدعم الفلاحي: و يعرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة ، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة ، و قد تأخذ هذه

¹ د. منذر الحاج ، السياسات الزراعية ، مرجع سابق ، ص 4.

المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض و المساعدات) ، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض ، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني) يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات ، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار و المدخول

وعرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الدعم الفلاحي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب و المستهلكين و التي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة و التي تزيد مدخول المزارعين و تخفض تكاليف إنتاجهم ، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج و دخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية¹

و عرفت اتفاقية الدعم و الإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الزراعي استنادا إلى ثلاث شروط بوجود شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها ، و تتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة مالية مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها و أن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة .

مما سبق يمكن القول أن الدعم الفلاحي هو مساهمات مالية تقدم من قبل الحكومات مباشرة أو من خلال إحدى أجهزتها على أراضيها لتستفيد منها الجهات المتحصلة عليها بشكل كلي أو جزئي حيث تتم هذه المساهمات المالية في التحويلات المباشرة للمخصصات المالية (كالقروض و المساعدات) و التحويلات المالية المحتملة كضمان القروض أو مسح الديون أو إعادة جدولتها و العائدات الحكومية المتنازل عنها كالتخفيضات الممنوحة على ضريبة الدخل و المساعدات الحكومية العينية و الخدمات الأخرى باستثناء البنية التحتية يضاف إلى

¹ غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، تخصص علوم مالية ، جامعة الجزائر ، ص 111.

ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات بالإضافة إلى كل التسهيلات و المساعدات الحكومية ذات الطبيعة العامة و غير الموجهة إلى منتجين معينين أو نشاط إنتاجي معين

2 . الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي :

تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الفلاحي و النهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين و تشجيع الاستثمارات و في هذا الاتجاه حرصت معظم الدول و خاصة النامية منها الى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي :

. تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية : اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي و تحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق و ذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للاضطلاع بهذه المسؤولية مع العلم أن هذه المنهجية تمثل الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات و البنيات الأساسية اللازمة ، و انطلاقا من هذه الفلسفة التنموية فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الفلاحي و تنميته فقد انتهجت معظم هذه الدول سياسة زراعية راشدة في هذا الاتجاه تمثلت في منح الأراضي الزراعية البور بالمجان و تقديم الإعانات المختلفة و القروض الميسرة و ذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الإستثمار في النشاط الزراعي

. المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي: يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها كل دول العالم غنيها و فقيرها لذا يمكن استخدام الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي و خدمة هذا الاتجاه آخذة

في الاعتبار مقدار و نوعية المقومات المتاحة و بالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي و التقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية أو على محور الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين

. تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول: نظرا لتباين الظروف المناخية و الموارد الطبيعية و الإمكانيات المتوفرة لدى الدول و لتعظيم الفائدة من الميزات النسبية لها فقد اعتمدت هذه الدول سياسة الإستثمار الفاعل بإنشاء و دعم الشركات العاملة في مجال الإنتاج الزراعي في المناطق المختلفة لهذه الدول لتحقيق الاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد و إمكانيات طبيعية و بشرية

. نقل و توطين التقنيات الحديثة: نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني و النباتي كليا و كيفية من خلال المكننة المتطورة و التحسينات الوراثية في المجال النباتي و الحيواني و كذا الاستخدام الكيميائي و البيولوجي لمحاربة الآفات النباتية و الحيوانية بالإضافة إلى استخدام هذه التقنيات في ترشيد استخدام الموارد الشحيحة في معظم هذه الدول و خاصة المياه ، جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب النقل و توطين هذه التقنيات باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر و غير المباشر لتشجيع و تمكين المنتجين في هذه الدول على اختلاف أنواعهم و تعدد أنشطتهم لتبني هذه التقنيات و الاستعاضة بها عن الأساليب التقليدية السائدة

. تحقيق التنمية الاجتماعية : إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباط مباشر بالعمل الفلاحي لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الزراعي يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية بتوفير فرص العمل و الارتقاء بدخل الفرد و رفع مستوى معيشته ، خاصة في المناطق الريفية و ذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي

عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة و تقديم الدعم و الحوافز الاقتصادية المناسبة لذلك

. تحقيق فائض إنتاجي للتصدير و زيادة الموارد من العملة الصعبة: يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج و توجيهه للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الفلاحي في الدول النامية خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها و كذا التي تتميز بميزة نسبية لديها و التي لها طلب كبير في الأسواق العالمية من خلال استخدام الإعانات المالية و التعريفات و الحواجز غير الجمركية و غيرها من تدابير الحماية مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد المواد الأساسية التي لها عجز فيها و بالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول

. مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية: يعمل الدعم الزراعي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين و بدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة و المدعومة بمعدلات كبيرة تصل إلى 30% من تكاليف الإنتاج

ثانيا : طرق دعم الفلاحة : تبذل الجزائر جهود معتبرة سعيا منها إلى تطوير قطاعها الفلاحي بانتهاج مجموعة من الطرق المباشرة و غير المباشرة

1/. **الطرق المباشرة للدعم الفلاحي :** يتمثل الدعم الفلاحي المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية بطريقة مباشرة أي دون وجود وسيط و تختلف أشكال الدعم من دعم مالي ، مادي ، تكنولوجي ، و غيرها من طرق الدعم المباشر

أ/. **في مجال استصلاح الأرض و دعم النباتات:** ويشمل ما يلي:

. يشمل استصلاح الأراضي الزراعية ، توزيع ملكية الأرض لأنها تساعد الفلاح على أن يبذل شقاء أكثر على أرض ملكه أكثر من أنها ملك للغير كما يجب أن يتضمن أي إصلاح

فلاحي سياسة للبنية التحتية من الري إلى الطريق الزراعية إلى الكهرباء إلى آخره و سياسة لتنظيم استعمال الأرض تحدد فيها المناطق الزراعية و المناطق الريفية و المناطق السكنية و خريطة تنظم المحاصيل المزروعة لتقادي فرض محاصيل غير تقليدية أو غير مناسبة في مناطق معينة في العالم¹

. توفير مختلف أنواع الغراس المثمرة بالأنواع الملائمة و بأسعار تشجيعية للمستفيدين من المشاريع الزراعية و توزيعها على المواطنين و مختلف المؤسسات في البلاد و زراعتها في البيئات المناسبة و تطوير نوعية و جودة إنتاج أشجار الفاكهة و مراقبة نوعية المستوردات منها²

. أيضا تطوير عمليات التشجير المفيدة و الاقتصادية كما يجب الاهتمام بمشاركة المواطنين المحليين أكبر، إضافة إلى تنظيم حملات لرش الذبابة السوداء على الحمضيات مثل حملة رش الذباب، حملة مكافحة دودة الزرع على محصول القمح و الشعير³

ب./ في المجال الحيواني و الرعوي : توفير و تكثيف الجهد التقني و الصحي لحماية الماشية و الثروة الحيوانية ككل و جعله مجانيا بالنسبة للفئات الضعيفة من الفلاحين، من خلال توفير اللقاحات البيطرية و بعض الأدوية و القيام بحملات الرش و التغطيس بالإضافة إلى خدمات التلقيح الاصطناعي و بأسعار رمزية و توفير الذكور المحسنة من نفايات التحسين الوراثي كمثل كما يستحسن توفير المرعى الطبيعي من خلال تنظيم إدارة المحميات الرعوية⁴

¹ أحمد زكي، الكفاح من أجل الإصلاح الزراعي و التغيرات الاجتماعية في المناطق الريفية، جريدة المناضل، العدد3، 2016/12/05،

المنشور على الموقع <http://www.almounadil-a.info/article94.html>

² وزارة الزراعة الجزائرية، إنجازات وزارة الزراعة، 243 و ارد على الموقع: www.moa.gov يوم 2019-02-23 على الساعة 21:12 .

³ جمعي عماري، مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الإستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية، الملتقى 2 الدول الجماعات المحلية في

ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 25 أبريل 2016، ص47.

⁴ وزارة الزراعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره.

ت . في مجال التمويل : توفير القروض الزراعية و تقديم مساعدات من أجل شراء التجهيزات و المساعدة الفنية

ث . في مجال استخدام مياه الري : مشاركة القطاع الخاص في إدارة مشاريع الري (توزيع، تشغيل ، صيانة و إدخال الحديثة بالري و الزراعة) كما أن التمكن من إحراز تقدم جيد في تحسين مرافق الري يساعد على تغطية العجز في الاستثمارات ، في التكنولوجيا ، و رأس المال البشري و بالتالي تحسن في الإنتاجية و الدخل

ج . في مجال الدعم التكنولوجي : تتمثل في ¹

تطوير نماذج تكنولوجية لديها فرصة زيادة الإنتاج و زيادة إنتاجية العمل دون تأثير ضار لصحة الفلاح و السكان عموما و لها القدرة على الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية ، يجب أن تكون لهذه التكنولوجيا السيطرة الكاملة عليها من قبل مجمل الفلاحين

. يجب إدخال التحسينات على التربة عن طريق التركيز على الأسمدة العضوية، إذ أن تحقيق استراتيجيات إنتاج أكثر استدامة يكون باستخدام السماد الأخضر و إدارته لتخفيض الآثار السلبية على البيئة و الصحة

. تشجيع الإستراتيجيات الإبتكارية في تربية النباتات مثل تهجين أصناف عالية الغلة من الأصناف ذات القدرة على تحمل الضغوط لزيادة الغلابة لأن الأساليب الحديثة في تربية النباتات تؤدي إلى إنتاج أصناف من المحاصيل لديها القدرة على تحمل الجفاف لذا فإنه يلزم القيام بهذه الأنشطة على نطاق واسع يتيح فرصة واسعة لتحسين الأمن الغذائي على المستوى الوطني إضافة إلى توفير خدمات الآلات الزراعية بأسعار رمزية من خلال مديريات الزراعة الميدانية في كافة مناطق البلاد

¹ جمعي عماري ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

2/. الطرق الغير المباشرة للدعم الفلاحي: يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الزراعي و اعتبارها مهمة لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر في كثير من الحالات قد لا يحتاجون المستثمرون في القطاع الزراعي إلى دعم مباشر و إنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها و استخدامها و لعل من أهم هذه الخدمات ما يلي

أ/. في مجال الإرشاد العلمي : إنه فن مساعدة الفلاحين يهدف تعزيز المعلومات العلمية الزراعية لأولئك الذين يفلحون الأرض و يربون الحيوانات و تعريفهم بالمعلومات الجديدة التي يحتاجون معرفتها من أجل إطعام أنفسهم و إطعام الآخرين ، غالبا التنظيمات الحكومية هي التي تقوم بهذا العمل و أحيانا بعض الشركات الخاصة و تقدم خدمات إرشادية متنوعة و الإرشاد الزراعي يكون في شكل مناهج مختلفة¹

إن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية هي كونها لم تتم وفقا لسياسات البحث و الإرشاد الفلاحي و نتائج البحوث الزراعية و يمكن رد ذلك أساسا إلى وضعية البحث و الإرشاد الفلاحي التي تعتبر من المعوقات الأساسية ذات الطبيعة المؤسسية، و هي السياسة التي تتميز بعدم التكامل و التنسيق مما يجعل البحوث الزراعية الجامعية ذات طابع أكاديمي بشكل يجعلها غير مهيأة لحل مشاكل القطاع الفلاحي إضافة إلى ما سبق ذكره نشير إلى أن القطاع الفلاحي كان يعاني من ضعف و قلة الاتصال و الارتباط بين مؤسسات البحث و الإرشاد الفلاحي المحلية و محيطها الخارجي مما يؤدي إلى حرمانها من إمكانية الاستفادة من الخيرات العالمية المحققة في هذا الميدان و زيادة على هذا نسجل ضعف النظرة الكلية الشاملة في تحديد مفهوم البحوث و الإرشاد الفلاحي حيث أن أغلبها يركز على الجانب الجزئي و في هذا المجال تجدر الإشارة إلى ضعف التمويل و قلة رأس المال المتاح للقطاع

¹ فيصل مخلوف، قراءة في مناهج الإرشاد الزراعي، شبكة المعرفة الريفية ، على الموقع: <http://www.reefnet.gov.sy/index.php> يوم 2019/05/15 على الساعة 14:25 .

الفلاحي هذا إضافة إلى معوقات أخرى ، مثل غياب المنهج الاقتصادي الذي يتم إتباعه قصد تحقيق الكفاءة و الفعالية الاقتصادية¹

ب./ في مجال تسويق المحاصيل الزراعية: التسويق الفلاحي هو ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الفلاحية و الخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع و الأسعار و النوعيات المناسبة و المقبولة من كافة أطراف العملية الفلاحية

.ويستخدم التسويق في دعم القطاع من خلال عدة وسائل من بينها:²

. توفير الخدمات التنظيمية و خدمات البنية التحتية ، إنشاء مخابر التأكد من النوعية و

المحاجر الفلاحية و البيطرية ، اعتماد مواصفات مقاييس للإنتاج الزراعي ، إصدار

التشريعات اللازمة بما يتلاءم مع التشريعات الدولية والإقليمية ، تنظيم العمل و الرقابة في

كافة الأسواق ، توفير خدمات التخزين ، التبريد، النقل المبرد، التغليف و التعبئة

إنشاء صادرات و حجم وحدات الإنتاج الزراعي ، و قدرات المنتجين المزارعين

. إزالة العقبات أمام الأنظمة التسويقية المحلية ، و دعم التسويق الخارجي بفتح الأسواق

الخارجية ، و توفير نظم معلومات حديثة للمنتجين و المصدرين و منح تصاريح استيراد

المنتجات الزراعية حسب التعليمات و الأسس بهذا الخصوص

ت . في مجال التأمين على المحاصيل الزراعية: التأمين يقوم على فكرة الاحتياط و الحذر

و الخوف من المجهول ، أي الخطر الذي قد يتعرض له المزارع و هذه الأخطار عديدة و

متنوعة³

¹ باشي أحمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006 ، 115.

² محمد عبيدات ، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006، ص 17.

³ محمد قریش، التأمين الزراعي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجلة العروبة ، العدد 2، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر ، حمص ، سوريا ، العدد 04 ، 2019/05/19 المنشور على الموقع

<http://ouruba.alwehda.gov.sy/archives.asp?fileNam> يوم 2019/05/22 على الساعة 22:15.

كلما حلت بالفلاحين كارثة طبيعية تقفز إلى الواجهة مسألة التأمين الزراعي ، بالتأمين على الممتلكات و التأمين على الحياة و غيرها من أنواع و أشكال التأمين الإلزامي و الاختياري و التأمين الزراعي يطبق في العديد من الدول حيث يتم التعويض عن الخسائر التي يتكبدها الفلاحون و المزارعون لمساعدتهم على النهوض من جديد و معاودة العمل و الإقلاع بالعملية الإنتاجية فقد تبادر وزارة الزراعة للدولة بتأسيس صندوق للتأمين على الحاصلات الزراعية أو صندوق التنمية الزراعية لتعويض المزارعين و مساعدتهم في حالة الكوارث الطبيعية و الظروف القاهرة

. دعم الدولة لأسعار بعض المحاصيل من خلال صندوق موازنة الأسعار الزراعية ، أو من خلال الربع السنوي العائد من استثمار أموال النظام في مختلف قنوات و أوعية الادخار بالدولة

. توفير مناخ ملائم لقيام التحالفات الإستراتيجية و الشراكات بين المؤسسات المحلية و في الأجنبية في قطاع الصنع الزراعية لأنها أمر يسمح باكتساب قدرات أداء و تكنولوجية في زمن قياسي

ثالثا: لجوء الجزائر إلى الدعم الفلاحي : و هنا سنتعرف على كيفية لجوء الجزائر إلى تطبيق برامج لدعم الفلاحة و تقييم هذه الأخيرة

1. أسباب لجوء الجزائر إلى تطبيق برنامج الدعم الفلاحي :

الجزائر دولة كغيرها تأثرت بما وقع في الحقبة السابقة وخير دليل هو وجود الاستعمار الفرنسي في أراضيها مدة 132 سنة لينعم من خيرات أراضيها فاتبعت عدة طرق للإيجاد الحلول و ذلك باهتمامها بفكرة الفلاحة و ظهرت بواده في فترة السبعينات و مشروع القرية

الاشتراكية الذي طبق الاهتمام بالأرض تحت شعار (الأرض للفلاح) و ذلك لعدة أسباب نتجت بعد الاستقلال مباشرة(1962) و التي يمكن تلخيصها في:¹

. ضعف الصناعة الجزائرية لما خلفه الاستعمار من دمار شامل للمنشآت الصناعية

. هجرة الأفراد نحو المدن الحضرية هروبا من الفقر و الأوبئة الموجودة في الريف

. قلة الإطارات المتخصصة في النشاط الفلاحي و العتاد الفلاحي و الفلاحة كليا في بعض المناطق الأخرى

. انعدام سبل الحياة العصرية في الريف(غياب الكهرباء و الغاز و الماء.....)

. جهل تام بين أوساط أفراد المجتمع في تسيير هذا النشاط

. قلة المساحات الزراعية بسبب سياسة الأرض المحروقة التي سلكها المستعمر

. نقل المديونية التي تسبب فيها الاستعمار بنهب الخزينة و هكذا بدأت الدولة في تلك الفترة

تضع حلولاً و خططاً سياسية لتحريك نشاطها الفلاحي من الركود فبدأت نتائجها تظهر إلا أنها لم تتواصل هذه السياسة الاقتصادية بسبب تغيير السلطة الحاكمة في بداية الثمانينات و كنتيجة لذلك أصيب اقتصاد الجزائر مثل بعض الدول بالأزمة الاقتصادية 1986 و في

العشرية السابقة دخلت الجزائر في دوامة جديدة تسمى مرحلة اللاأمن فهاجر الأفراد من جديد نحو المدن الآمنة من القرية الخالية من الأمن و بذلك أهملت الفلاحة و ترك الأراضي

الزراعية للخراب و تربية المواشي للإهمال و غياب الرقابة عن الغابات التي قطعت أشجارها و ترك المساحات الخضراء للانجراف و التصحر و سقط القطاع الفلاحي في قبضة الركود

مما سبب كساد في الاقتصاد الوطني

¹ زويتير الطاهر ، إشكالية التشغيل في الزراعة ، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1996، ص20.

. استمر الحال حتى مطلع القرن 21 أين زالت هذه المرحلة وبدأت الجزائر سياسة تهتم بجميع قطاعاتها لتحريك اقتصادها فأعدت بذلك برنامجا يهتم بالإطارات في الجامعات و المعاهد خاصة التي تخرج منها مهندسون و تقنيون في الفلاحة و الري و أطباء و بياطرة و تقنيين لصيانة العتاد الفلاحي ، ثم هي أن الأرض الفلاحية لتطبيق برنامج الدعم الفلاحي الذي يهتم بخدمة الأرض و تربية الماشية و الدواجن، و بهذا وصلت و بدأت تطبيق فكرة الدعم الفلاحي في الجزائر

2/ . اعتماد الدعم الفلاحي في الجزائر :

إمكانيات الجزائر كبيرة لتطوير الفلاحة شريطة استغلالها للإمكانيات بطريقة جيدة و عقلانية ، أنظار المتبعين و المحللين منصبة على قطاع البنية التحتية للبرنامج الخماسي للاستثمار العمومي ، و يحتل القطاع الفلاحي مكانة في هذا المجهود المالي للدولة حيث أن القطاع الفلاحي يستفيد منذ 2011 من مخصصات مالية معتبرة من طرف الدولة هناك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعاد تنظيم مخطط إعادة شغل الأراضي و أعاد توجيه المخطط العام للمزروعات نحو تخصصات الأكثر مردودية و التي تدر دخلا أفضل للفلاحين

. لقد رصدت الدولة لهذا المخطط غلafa ماليا بأزيد من 7 مليار دولار في الفترة بين 2010 و 2013 ، كما خصصت في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2014.2017 : 300مليار دج (ما يعادل 4 مليار دولار) لمواصلة جهود الدولة اتجاه القطاع الزراعي¹

3 . تقييم الدعم الفلاحي : يمكن تلخيصها في النقاط التالية²

¹ عبد المجيد بوزيدي، خطط2014-2017 إحياء الريف و بعث الفلاحة ، الفجر اليومية الجزائرية مستقلة ، 2014/11/05، على الساعة 14:35 و ارد في الموقع: <http://www.al-fadjr.com/ar/demiere/165329.html>
² عباس بومامي ، الدعم الفلاحي في الجزائر و النجاح الذي احتوى الفشل ، مجلة أصوات الشمال ، 2016/06/01 على الساعة 17:25 و ارد في الموقع: <http://www.aswat-elchamal.comLarL?p=98&a=1220>

في اطار تقييم القطاع ، أكد رئيس الجمهورية على الجهود التي تبذل في مجال عصنة و تطوير الفروع الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع و تمويل و تحديث التأمينات الفلاحية و فضلا عن الإجراءات الرامية إلى تعزيز الطاقات البشرية و المساعدة التقنية لاسيما فتح القطاع على الجامعة و الكفاءات الوطنية كما أن هذه الجهود قد سمحت بالتوصل إلى نسبة نمو لا بأس بها في الإنتاج الفلاحي و تغطية أفضل الحاجيات الفلاحية بالمتوج الوطني و انخفاض ملموس للفائرة الغذائية

. عملية تجسيد أمر العقار ، لاسيما عبر القانون المحدد لشروط و كفيات استغلال الأراضي الفلاحية الأملاك الوصية الوطنية و كلف رئيس الجمهورية الحكومة بتسريع استكمال النصوص التطبيقية لحماية المستمر الفلاحي و توفير شروط المحافظة و التثمين الاقتصادي لهذه الأملاك العقارية

من جانب آخر أعطى رئيس الدولة تعليماته للحكومة من أجل السهر على التطبيق المتواصل لبرنامج دعم الفلاحة في حدود 200 مليار دج سنويا

. هذه جملة المراحل التي كان من المفروض أن تتبع و سطرت حتى يسير مشروع الدعم الفلاحي إلى الأمام و يحقق نتائج كبيرة تفوق توقعات ما تم صرفه من مبالغ طائلة ، و مهما كان أمر النجاح أو الفشل فإن المؤكد هو أن الإنتاج تضاعف كثيرا مقارنة بالسنوات السابقة بحيث أصبح أمر الوفرة ظاهر للعيان فمنتوج البطاطا في السنوات الأولى أدى عرضه الوفير إلى انخفاض منقطع النظير في سعره حتى وصل الأمر ببعض المنتجين إلى تخزين آلاف الأطنان نتيجة عدم رواجها في السوق و هنا لازالت مشكلة كبيرة يعاني منها الفلاحون و هي مشكلة حماية الفلاح من تقلبات السوق و ضمان بيع منتوجه

. فالفلاح الذي لم تحمي الدولة أو الهيئة الفلاحية الوصية منتوجه صار عرضة للكثير من الخسائر و الابتزاز و الأكثر من ذلك أن الإنتاج لا يسير وفق إستراتيجية إنتاجية معينة

خاصة إذا علمنا أن الفلاح المنتج مثلا للبطاطا لا يعاود زراعتها العام المقبل تخوفا من لقيان إنتاجه نفس مصير العام الماضي ، و الجدول الموالي يوضح الدعم الفلاحي في الجزائر

جدول رقم 1: برنامج الدعم الفلاحي في الجزائر لسنة 2016 . الوحدة مليار دج

الشعبة	الغلاف المالي المخصص
الحليب	1,284
اقتناء الأبقار	1,048
البذور	0,237
اللحوم البيضاء	0,135
اللحوم الحمراء	0,373
زراعة الزيتون	0,023
اقتصاد الماء	0,389
المكنة الفلاحية	1,257
التبريد	1,527
غيرها	1,015

المصدر: التلفزيون الجزائري 2019/06/26، على الموقع

على الساعة 13:21 www.entv.dz

المطلب الثالث: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية:¹

1/. إن الإصلاحات الحالية وما نجم عنها من خصوصية شبه كلية للقطاع الزراعي ، و رغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية و آثارها الإيجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون ب:

أ . تحويل عملية شراء و توزيع وسائل الإنتاج و كذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية ، و بالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمام و بالائتمان الزراعي و جعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة

ب . تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتھا من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازنة و التي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج و المستهلك

ج . ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة و شفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض و توفر شروط الحفاظ عليها ، و في هذا الصدد تم إصدار قانون الامتياز و التي يعتبر على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل و المواصلات

. فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا من خلال إعادة تجميع الأراضي و الأصول في وحدات يمكن تملكها أو تأجيرها لمستغليها

د . ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين و البحث في الميدان الزراعي و تشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها ، ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحظى بالأهمية في تنمية و تطوير القطاع الفلاحي فبينما نلاحظ أن ما

¹ باشي أحمد ، مرجع سابق، ص 110.

يقارب 5 مليار دولار تتفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية لا يتجاوز 1,3 مليار دولار من حجم الإنفاق

ذ . إن التنمية الزراعية في الجزائر و التي واجهت إضافة إلى المصاعب السابقة الذكر مشاكل ارتبطت أساسا بقلّة وسائل الإنتاج و نقص التمويل بها إلى جانب قلّة حماية الطاقة الإنتاجية و هذا إما يستلزم استصلاح الأراضي و التقليل من تركها بور

و بالاهتمام بالفلاحة الصحراوية و الجبلية ، كما أن التنمية الزراعية في الجزائر تتطلب العمل على تحديث وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي مع ضرورة التنسيق بين الزراعة و الصناعة ، إذ أن تطوير هذه الأخيرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الأخرى و خاصة الزراعة ذلك أن زيادة حجم الصادرات الزراعية من شأنها أن تغطي تكاليف الواردات من السلع الإنتاجية و الوسيطة و الاستهلاكية الضرورية للصناعة إلى جانب تزويدها بالخامات الزراعية ذات الاستخدام الصناعي و بتعبير آخر فإن التنمية الزراعية يجب أن تساهم في تزويد الصناعة بالتراكم الرأسمالي و المواد الغذائية و الخامات و السوق لتصريف منتجاتها أي السلع كما أن التنمية الصناعية توفر للزراعة الأسمدة و المعدات و الآلات و سوق للعمالة الفائضة

هـ . العمل على تطوير و تشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة و فعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة و وضع حد للهجرة الريفية ، هذه السياسة يجب أن تكون مدعومة بإتباع أساليب و تقنيات حديثة مع الاهتمام بمكننة الزراعة و وضع حد للطرق البدائية التقليدية و العمل على استغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري و الصرف و السدود و الجسور و الاهتمام بالطرق الرئيسية و الفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي

و . العمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق و تعميم الإرشاد و البحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية و غذائية لدعم الإنتاج الزراعي ، إن جعل الزراعة من ضمن القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية و الوصول إلى هدف تطوير و تنوع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته و دوره الحقيقي ، و هذا بعدما كان القطاع الزراعي في ظل التخطيط المركزي قطاعا متأخرا و مهماشا في إستراتيجية التنمية المخططة

ي . ضرورة تسوية مشكل العقارات الفلاحية : إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي عانى منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987 ، و هذا ما تطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية و التي أثرت على الاستثمار و بالتالي على الإنتاج الفلاحي كما تطلب الأمر من ناحية أخرى إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي ، ذلك أن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة و مسؤولية الفلاحين و الانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية و هذا يتطلب العمل على تثمين الإستثمار الفلاحي و تطهيره من خلال المنافسة و جعله قطاعا تنمويا قائما على الربح بدلا من قيامه على الربح

المبحث الثاني: تقديم السياسات الفلاحية في الجزائر

المطلب الأول: السياسة الفلاحية قبل إعادة الهيكلة

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج و الاختلال الجهوي حيث أن الثروة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال و الاختلال حتى في الجهة الواحدة و هناك اختلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن و الأرياف و لقد كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع للسوق و بعد مغادرة المعمرين البالغ عددهم آنذاك 900 ألف

أوروبي أدى ذلك إلى شغور اقتصادي و اجتماعي فتوقف مشروع قسنطينة و الاستثمارات المعلن عنها فترجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لمعداتهم الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات و تراجعت الواردات خاصة المواد الاستهلاكية و التجهيزات¹

1.السياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي:

و كانت لأول مرة تخص بالاهتمام نتيجة للبؤس و الفقر السائد في الأرياف و كان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال في حيث أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس 1963 من طرف الرئيس بن بلة لوضع أسس تسيير و تنظيم الممتلكات الشاغرة و لقد ظلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية لانشغالها بتنظيمات حول السلطة و لقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الاستقلال حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف و تدمر الممتلكات²

1.1 . أهداف سياسة التسيير الذاتي:

أما أهداف التسيير الذاتي فقد حددت فيما يلي:³

. حماية الأملاك الشاغرة

. مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد و المعدات

. وضع حد للأملاك الكبيرة و منه الملاك الكبار

. تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية

¹ نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات - دراسة حالة ولاية تيارت - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان ، 2011- 2012، ص113.

² نور محمد لمين، المرجع السابق ، ص113.

³ نور محمد لمين، المرجع السابق ، ص 114.

. توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين

. تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل و العتاد الصالح في القطاع الفلاحي و تركوا الوسائل غير الصالحة

. تسيير المزارع الشاغرة تتمثل في مهام الديوان الوطني للإصلاح الزراعي و هو جهاز تابع لوزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي ينظم و يسيّر المزارع الشاغرة و يشرف على الأعمال المالية و الإنتاج و التسويق و التموين و اعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة و مسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية و وطنية تتمثل في:

أ. على المستوى المحلي:

. المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي و تقوم بالتمويل و المحاسبة و تقديم القروض الفلاحية . اتحادات الآلات الزراعية و تمون الوحدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي و وسائل الإنتاج و يهتم بصيانتها

ب . على المستوى الوطني:

حيث يعتمد الديوان الوطني على تعاونيات متخصصة هي:

. تعاونيات الإصلاح الزراعي

. تعاونيات جهوية للتصريف

و لقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالإتحاد الوطني و التعاونيات الفلاحية للتسويق المكلف بتسويق المنتجات الفلاحية إلى غاية عام 1969 المكلف بتحسين المنتوجات الرئيسية و مراقبة ثم أنشأ الديوان الوطني للمنتجات الزيتية

و هناك الديوان الوطني المكلف باستغلال الحلفاء و تحديد أسعارها و تسويقها في عام 1969 لضمان كما تم تأسيس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي مشتريات العتاد

1.2. بعض انتقادات القطاع المسير ذاتيا: تتمثل هذه المشاكل فيما يلي:¹

. اعتبار التسيير الذاتي وهما عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين على تحديد التوجهات العامة للإنتاج الزراعي و شروطه

. عدم تحقيق الزيادة الإنتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاع يستحوذ على أجور الأراضي الزراعية في الجزائر و يملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل

2. السياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية: جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة و الحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض ، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72% من مجموع الفلاحين و الذين لا يملكون سوى 22,6 % من المساحات الزراعية أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26,6% من مجموع الأراضي و لا يمثلون سوى 2,6% من المالكين و هم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتار في حين الفلاحين الصغار فكانت المساحة لا تتجاوز 10 هكتار أو أقل أما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتار فيملكون أكثر من 50% من الأراضي و هذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حيث اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بع الاستقلال ، عند رحيل المعمرين من الجزائر و نظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 1971/11/08 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" و لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها و يستثمرها و للدقة تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية²

¹ عبد اللطيف بن أشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (62-80) ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1982 ص 309.
² علي مانع، جنوح الأحداث و التغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1966، ص 13.

و الأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية أي الأراضي العمومية ، أراضي العرش، الأراضي الجماعية ، الأراضي المؤممة و الأراضي دون مالك ، هي ملكية الدولة و لا تحول و غير قابلة للتقادم أو الحجز أو التبادل

أهداف الثورة الزراعية:

من أهداف الثورة الزراعية ما يلي:¹

1. تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية:

. الاستغلال الشخصي و المباشر للأرض و المالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنتزع منه الملكية

. من يشغل أرضه بنفسه و ترك جزء منها غير مستغل تنتزع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها و لقد تم تحديد المساحة التي يمكن امتلاكها حسب طبيعة الأرض المروية منها أو غير المروية و كذا وضعيتها

. كل الأراضي العمومية و الفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة و أراضي التسيير الذاتي تخضع لنظامها و لأن هذا القطاع تابع للقطاع المؤمّم ، و الاختلاف القائم بين أراضي التسيير الذاتي و أراضي الثورة الزراعية هو نظام تسييرها

2 . الأراضي المؤممة:

توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي و يستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدى غير القادرين ماديا أو جسديا و هذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية ، التقنية و المادية لخدمة الأرض و تحقيق الإنتاج و لتسهيل حل المشكلات المادية

¹ نور محمد لمين ، المرجع سابق الذكر، ص 115-116-117.

و التقنية للفلاحين حيث تم إنشاء تعاونيات خدمات أو المالكين الخواص الصغار علما أن المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتوجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية للخدمات لقد كانت الثورة الزراعية تسعى إلى إحداث تغيير جذري في الأرياف و التي طالما حرمت الأراضي و وسائل الإنتاج و تنظيم من خيرات و ثروات البلاد و القيام بإعادة توزيع المزارعين بشكل يسمح بتطوير القطاع إلى جانب سعي الثورة الزراعية إلى تغيير نظام الملكية العقارية الواسعة و كذا العمل على إدماج الفلاحين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية الوطنية و العمل على القضاء على آثار الاستعمار و كل أشكال الاستغلال و خلق علاقات عمل مباشرة في الزراعة على أساس الأرض لمن يخدمها . و تقوم الخزينة بتعويض 25% للفلاحين الذين أممت أراضيهم و يتم التسديد خلال 15 سنة و تحدد الحصة الممنوحة بطريقة تمكن من الحصول على مدخول عمال المزارع المسيرة ذاتيا لمدة 250 يوم عمل في العام و تستغل الأراضي جماعيا أو في شكل تعاونيات أو تجمعات شبه تعاونيات يشكلها المستفيدون و ينبغي على كل مستفيد أن يعمل شخصيا و مباشرة يسجل عمله في المخطط الوطني

مراحل تطبيق الثورة الزراعية:

و لقد مرت عملية إنجاز هذه الأهداف بثلاث مراحل أساسية:¹

المرحلة الأولى: وتم فيها توزيع أراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين للأرض ، و يتم تجميع هؤلاء في قرى نموذجية التي قررت الحكومة بناء ألف منها في الريف و في كل قرية ما بين 120 إلى 150 سكن مع توفير شروط الحياة فيها ، لقد بلغ عدد هذه القرى في عام 1981 حوالي 147 قرية ، و هدفها كان تجميع الفلاحين لتسهيل إدارتهم

¹ علي مانع ، مرجع سابق الذكر ، ص 14.

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة منذ عام 1973 ، حيث تم إعادة توزيع أكثر من 660 ألف هكتار من القطاع الخاص ، على 60 ألف عائلة فلاحية بدون أرض و لقد بلغ في الأخير تم توزيع مليون هكتار على 100 ألف عائلة تم تجميعها في 6 آلاف تعاونية فلاحية

المرحلة الثالثة:

و يتم من خلالها تحديد قطعان الماشية و النخيل بالمناطق السهلية و الهضاب العليا و كذا الصحراوية

. ولقد تميزت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين و تدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة و أقل من سعر الشراء المستورد به و هذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة و الموارد الكيماوية و المحلية منها الأجنبية كما تم بعد سنة 1978 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33% و هذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج و من جهة تثبيت القوة العاملة من جهة أخرى

. بعض مشاكل تطبيق الثورة الزراعية : تتمثل في :

. تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية

. قلة الإمكانيات الموجهة و العتاد اللازم و تعرض ما توفر منها إلى الإهمال و التسبب نقص التأطير و الفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسيير وفق خبرات الفلاحين العاديين

. مشكلة التمويل بالموارد الزراعية الضرورية ، مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها مما يجعلها عرضة للعوامل المناخية الغير المناسبة لبزورها

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة 1981. 1990:

. نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 صادر في 14 مارس 1981 متعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قداماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي و من جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة ، و هذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات و التنمية ، و اتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك و خاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة¹

1 . أهداف إعادة الهيكلة:

. و كانت الأهداف الموجودة في إعادة الهيكلة الاقتصادية بحث منها:²

. تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة

إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة للدولة

. استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية و تهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي ، و كذلك

تشجيع مبادرات الفلاحين

. رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل و تداول السلع و إعادة تقويم الدخول

الزراعية

. وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور و التأطير و الري

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع

العمومي و البحث عن أنجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط بل تعداه إلى أبعد من

ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت

ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله في المناطق الصحراوية مستفيدا منها

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1999، ص 17.

² نور محمد لمين ، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات ، دراسة حالة ولاية تيارت ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان 2011-2012، ص119.

طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي و حيازة الهيكلة العقارية الصادر بتاريخ 1983/08/13 و الذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي ، و ذلك بهدف زيادة الإنتاج و ضمان الأمن الغذائي

2. وضعية القطاع بعد إعادة الهيكلة:

نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي:¹

. تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها و تسييرها و

من ثم التحكم في مواردها المالية و تنظيم عناصرها الإنتاجية قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي و ذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3,830,000 هكتار و هي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي و تعاونيات الثورة الزراعية

. إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بمهنيات تضمن حسن

تسييره و تشرف على عملية الإنتاج و توزيع المنتجات ، و كذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية و توفير ما ينقص منها ، و لذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين و التعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون و فنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي

بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية يتشكل كل قطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكية أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من:

. الديوان الوطني للتموين و الخدمات الفلاحية

. الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق و الغرب و الوسط

. الديوان الوطني للعتاد الفلاحي

¹ نور محمد لمين ، المرجع السابق ، ص 120.

. إضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار و المشاتل و تربية النحل

المطلب الثالث: السياسة الفلاحية في ظل الإصلاحات 1990. 1999

جاءت إصلاحات 1999 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من آثار السلبية السابقة و ذلك من خلال قانون 25.90 المؤرخ في 18/11/1990 حيث يهدف هذا القانون إلى تجديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية للفلاحة سعيا وراء مضاعفة مساهمة الفلاحة من مجهودات التنمية الدائمة للفلاحة على وجه الخصوص و العالم الريفي عامة و من أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد

1. برنامج التكيف الهيكلي:

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد 90 من القرن 20 الكثير من التحولات و التطورات المهمة كان بعضها نتيجة لأحداث و مستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبرالي و تفاقم أزمة الديون الخارجية و بالإضافة إلى ظهور المنظمة العالمية للتجارة كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني و من الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللأمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة لعالم الريف تحديدا و إضافة إلى تقلبات أسعار النفط و عوائده و تراجع فرص العمل و من أجل ذلك أولت الجزائر اهتماما متزايدا بإتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي و مواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخصوصية النشاط الزراعي بما يضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات و المستجدات التي تفرضها العولمة و متطلباتها كما ركزت الجزائر في سياساتها من خلال الإصلاحات الاقتصادية و إعادة هيكلة المؤسسات العامة و إتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم و استقرار أسعار الصرف و تشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار و تخفيض الديون الخارجية و مهما تعددت البرامج والخطط و تنوعت

أساليب التنفيذ فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعياً إلى تحقيق الأمن الغذائي و الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي و لقد بدأ تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990 الذي يعمل على تكيف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد وهذا في إطار برنامج الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و يمكن إنجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية¹

. إعادة هيكلة القطاع الفلاحي

. إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين

. تحرير إنتاج زراعي و أسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الإستراتيجية

. خصصة القطاع الفلاحي

. رفع أسعار مدخلات الإنتاج بإزالة الدعم على جميع المستلزمات ما عدا البذور المحسنة و

التي يقدر الدعم بها 10% إلى 20%

. إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب و التشاور مع الفلاحين

. إلغاء احتكار الدولة في التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

2 . أهداف التكيف الهيكلي :

تسعى السياسة الفلاحية إلى تحقيق الأهداف التالية:²

. ديمومة الاستثمارات الفلاحية و حمايتها تماشياً مع الهياكل الفلاحية المكيفة و التي تسمح

بتطورها المنتظم

¹ قصور ريم ، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة - حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2011-2012 ، ص 136 .
² قصور ريم ، المرجع السابق ، ص 137 .

. مضاعفة الإنتاجية و التنافسية

. تحسين مداخيل الفلاحين و ظروف معيشتهم

. تحسين الثروة العقارية عن طريق تنظيم عقاري و كذا توسيعها و تثمينها بواسطة عمليات الاستصلاح

. حماية القدرات الإنتاجية و حماية الأراضي و المياه

. ديمومة و حماية الثروة الغابية و الحفاظ على الطبيعة و حماية تثمين الموارد الطبيعية و التنوع البيئي

. تطور الموارد الوراثية و الحيوانية و النباتية (بذور و شتلات)

. تعزيز التنظيم الاقتصادي للأسواق عن طريق ضبط الإنتاج و نوعية المنتوجات الفلاحية . منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه و تشجيع الاستثمار و الإنتاج

3. آثار الإصلاحات على القطاع الفلاحي:

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998 نسبة 12,88% من القيمة الإجمالية المضافة بعدما كان في سنة 1987 بنسبة 8,7% و حقق ما مقداره 147 مليون دينار سنة 1993 مقابل 120 مليون دينار حققه القطاع الصناعي في نفس الفترة ، أما في الفترة 1984. 1993 حققت 30,000 منصب شغل و في سنة 1994 شرع في تحرير معظم الأسعار و إلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي حيث ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية التي كانت مدعمة ارتفاع كبير الشيء الذي كان له أثر سلبي على مستوى معيشة شرائح اجتماعية واسعة و بعد هذا الارتفاع استقرت الأسعار حتى إن بعض السلع انخفضت أسعارها نتيجة لانخفاضها دوليا كذلك في ظل برنامج التعديل الهيكلي أصبحت التجارة الخارجية الزراعية

جزء من تجارة دولية و بالتالي تم فتح قطاع التجارة للاستيراد و التصدير من سلع و مستلزمات الإنتاج حيث أثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع¹

خلاصة:

عرفت السياسة الفلاحية في الجزائر عدة إصلاحات منذ الاستقلال إلى نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين تمثلت هذه الإصلاحات في التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة و أخيرا المستثمرات الفلاحية الجماعية و الفردية لتواجه بعدها السياسة الفلاحية عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و الذي أثر على القطاع الفلاحي خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين مما دفع بالدولة إلى اتخاذ إجراءات لصالح القطاع تمثلت في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 الذي أعطى من خلاله اهتماما خاصا بالقطاع الفلاحي خاصة في مجال دعم الإنتاج الفلاحي بكل فروعته النباتية و الحيوانية و هو ما أعطى نتائج معتبرة في مجال تحسين حجم الإنتاج ، شجع الدولة على مواصلة هذه الإصلاحات من خلال تطبيق برنامج التطوير الفلاحي و التجديد الريفي الذي يمتد إلى خمس سنوات بداية من 2009 هذا البرنامج يركز على عقود النجاعة المطبقة على مستوى الولايات استنادا إلى خصوصية كل منطقة ، حققت به الدولة نتائج جيدة في معظم الفروع الفلاحية الذي طبق عليها خاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع " الحبوب ، الحليب ، البطاطا "

إلا أن هذا القطاع واجه العديد من المشاكل لتحقيق أهدافه التنموية و زيادة الإنتاج الفلاحي و الحد من اللأمن الغذائي التي تواجه البلاد و التبعية الكبيرة إلى الخارج .

¹ قصور ريم ، مرجع سابق الذكر، ص 138.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

المبحث الأول: المكانة الفلاحية لمديرية المصالح الفلاحية بالولاية

المطلب الأول: تقديم عام للمديرية

تمهيد:

المبحث الأول: المكانة الفلاحية لمديرية المصالح الفلاحية

المطلب الأول: تقديم عام للمديرية

المطلب الثاني: وضعية القطاع الفلاحي

المبحث الثاني: آفاق السياسة الفلاحية في الولاية

المطلب الأول: مشاكل الفلاحة في الولاية

المطلب الثاني: حلول المشاكل الفلاحية في الولاية

خلاصة

تمهيد:

بعد دراستنا في الفصلين الأول و الثاني للسياسة الفلاحية و ما حققته من نتائج و أهداف على مستوى الوطن ، ارتأينا أن نقوم بدراسة تطبيقية لهذه الأخيرة في ولاية عين الدفلى و يمكن التعرف من خلالها على جهود الدولة في مجال التنمية الفلاحية

المبحث الأول: المكانة الفلاحية لمديرية المصالح الفلاحية

سنتعرف في هذا المبحث على مطلبين يتمثلان في التعريف بمديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى وكما سنعرض مستوى الدعم الفلاحي المقدم في الفترة 2010. 2020.

المطلب الأول: تقديم عام للمديرية:

نظرا للدور الفعال الذي تلعبه السياسة الفلاحية في عملية التنمية الاقتصادية عامة و الريفية خاصة عملت الجزائر منذ الاستقلال على تنمية و تطوير الارتقاء باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الاكتفاء الذاتي

و دراستنا لولاية عين الدفلى هي نموذج نبين فيه واقع الفلاحة باعتبارهما من بين المناطق التي عرفت المجال الريفي بالنهوض في السنوات الأخيرة

تعريف و نشأة مديرية المصالح الفلاحية:

مديرية المصالح الفلاحية هي مديرية تابعة للولاية تقع في نهج 19 مارس بعين الدفلى ، مهمتها تقنية إدارية ، و تم إنشائها إثر التقسيم الإقليمي سنة 1984 ضمت إلى مديرية الفلاحة و الصيد البحري و في سنة 1987 ضمت إلى مديرية الري و الغابات في إدارة واحدة إلى غاية سنة 1990 و عند صدور المرسوم 90. 195 المؤرخ في 23 جوان 1990 الذي بموجبه تم إنشاء مديرية المصالح الفلاحية في الولايات و بقرار وزاري مشترك مؤرخ في 1990/10/20 الذي يحدد مصالح و مهام مديريات المصالح الفلاحية في الولايات . تتكون المديرية من 5 مصالح و 12 مكتب و 14 قسم فرعي فلاحي في كل دائرة و 36 مندوبية فلاحية في كل بلدية

. مصلحة الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية

. مصلحة مفتشية البيطرة و حماية النباتات

. مصلحة التنمية الريفية و ترقية الاستثمارات

. مصلحة تنظيم الإنتاج و الدعم التقني

. مصلحة إدارة الوسائل

هناك أربع قوانين أساسية معمول بها في المديرية و تتكون تركيبتها البشرية من إطارات فلاحية ، إطارات إدارية، و إطارات السلك البيطري و العمال المهنيين و سائقي السيارات علما أن لكل واحد منهم سلك خاص به فإن المصالح المكلفة بتسيير الموارد البشرية تعمل بالمراسيم التالية:

1. المرسوم التنفيذي 89. 224 المؤرخ في 1987/12/05 المتضمن القانون الأساسي للعمال المهنيين ، الحاجب ، سائق السيارات .

2 . المرسوم التنفيذي 89. 225 المؤرخ في 1989/12/05 المتضمن القانون الأساسي المطلق الأسلاك التقنية التابعة للإدارة المكلفة بالفلاحة

3. المرسوم التنفيذي 95. 115 المؤرخ في 1995/04/22 المتضمن القانون الأساسي الخاص لسلك الأطباء البيطريين المختصين

ملاحظة: الأربع قوانين تعمل على تنظيم المهام و الراتب و الأسلاك و كفاءات التوظيف

2. أهداف المؤسسة :

. السهر على تطبيق النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالتنمية الفلاحية و الصيد البحري

. متابعة و تطوير القطاعات الإستراتيجية

- . التحديث من خلال المكننة و الاستخدام الرشيد للمياه
- . تنظيم السوق من خلال الحفاظ على المنتوجات عن طريق التبريد
- . فتح المجال الفلاحي على التكوين و البحوث الجامعية في إطار اتفاق (مديرية و جامعة)
- . تحديث المستثمرات الفلاحية عن طريق المكننة و تكشف الحبوب و البقول الجافة
- . توسيع المساحات المسقية للأراضي الصالحة للزراعة
- . تطوير محور الصناعات الغذائية (التغليف و التحويل)
- . تثمين المهن و الأنشطة المتصلة بالفلاحة
- . تعزيز و تطوير مكتسبات في مختلف القطاعات (التحسين النوعي للإنتاج من خلال سياسة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص)
- . إعداد التقديرات المتعلقة بتخصيصات الميزانية و ضمان تنفيذ الميزانيات المخصصة و متابعتها و تنفيذ المخططات و تسيير الموارد البشرية و برامج التكوين و ضمان صيانة الممتلكات

الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية:

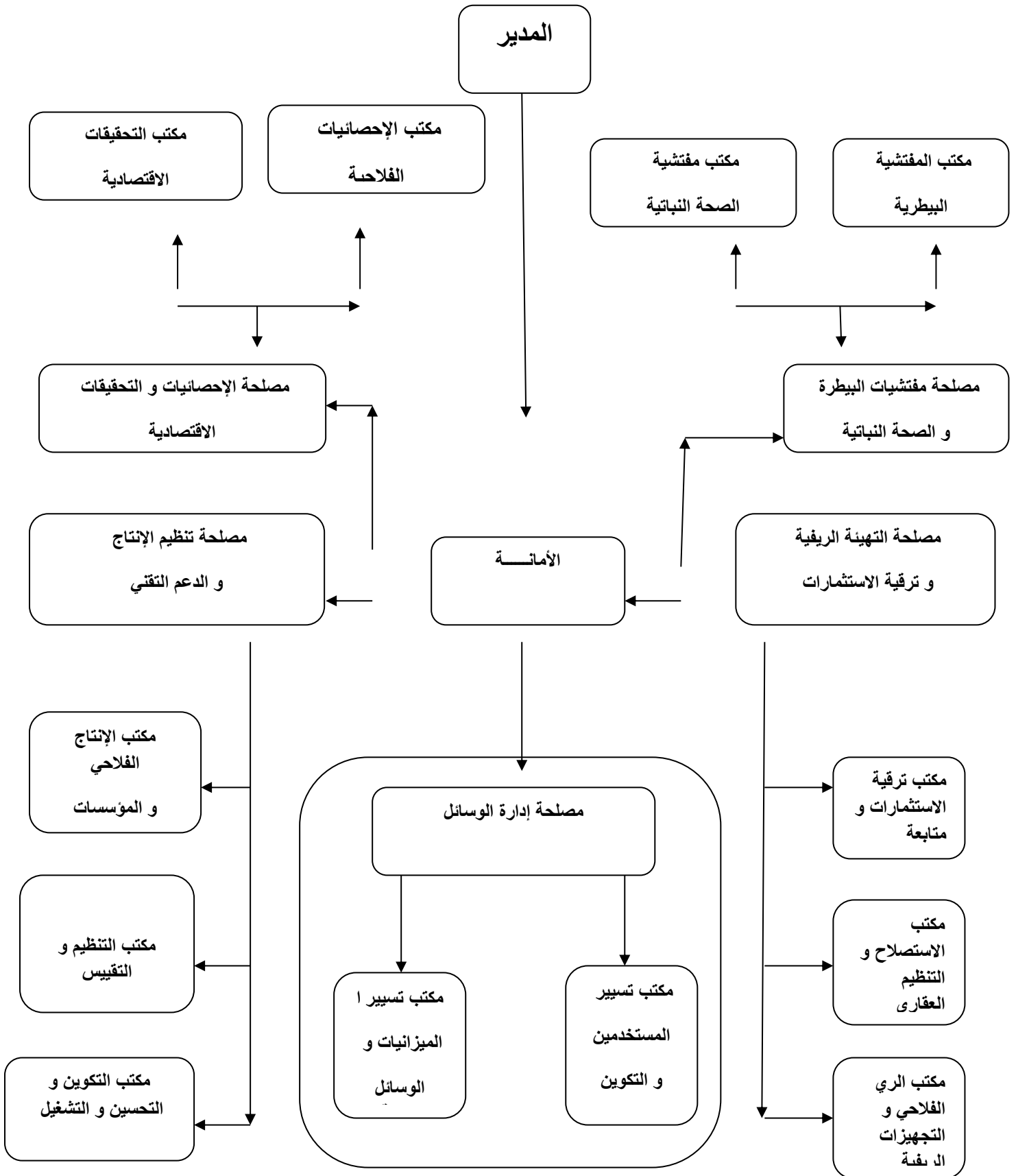
تم تنظيم الهيكل الإداري للمديرية طبقا لقرار المرسوم التنفيذي رقم 0195.90 المؤرخ في أول من ذي الحجة عام 1410 الموافق ل 23 يونيو سنة 1990 الذي يحدد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية

شكل الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

للمؤسسة مديريةية المصالح الفلاحية هيكل تنظيمي خاص بها يتكون من مختلف المسؤوليات و السلطات فيها و هو كالتالي:

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية في ولاية عين الدفلى

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية:



الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية في ولاية عين الدفلى

المطلب الثاني : وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (2014-2018) و إنتاجه و إرشاد التنمية الريفية :

1. الإنتاج الفلاحي:

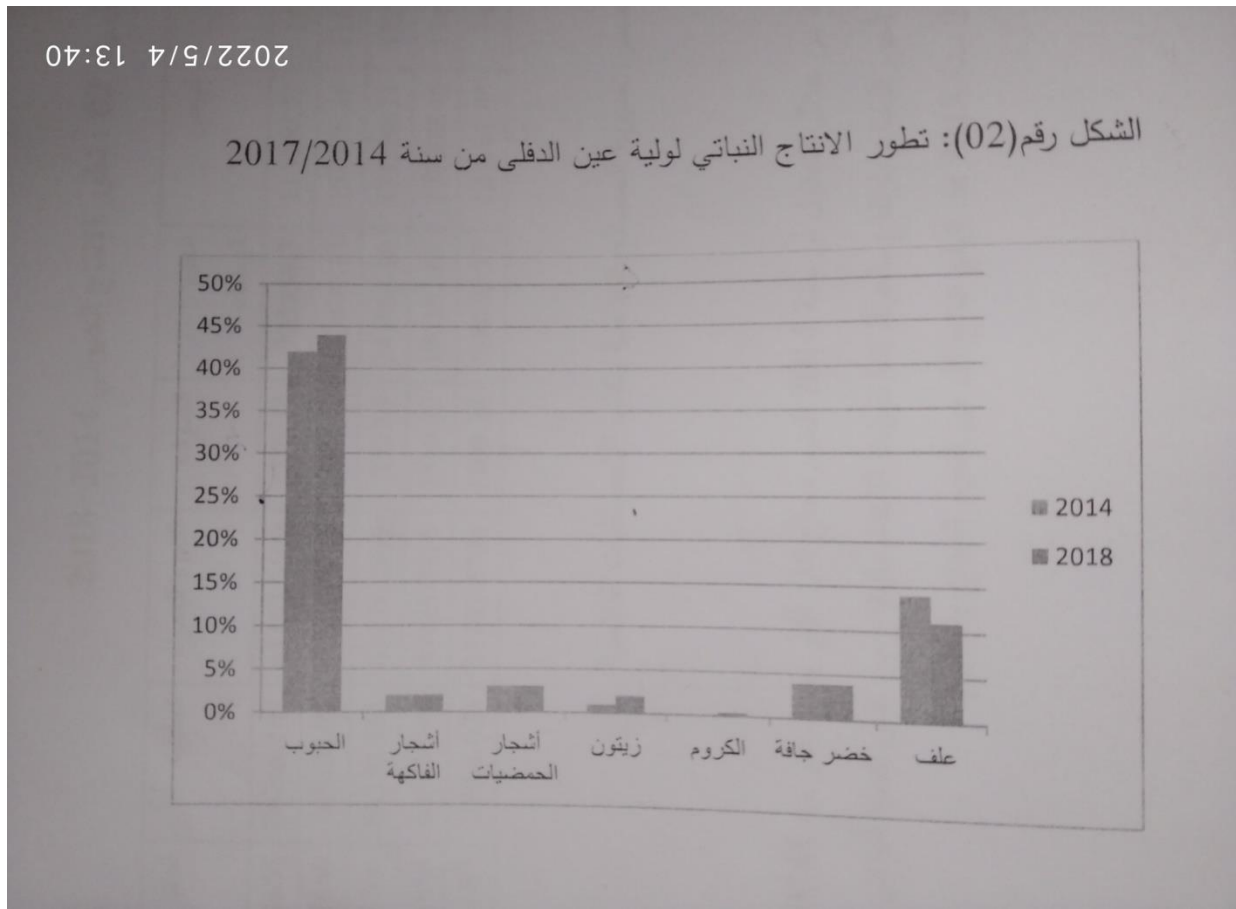
سنقسم الإنتاج الفلاحي إلى قسمين هما نباتي و حيواني

أ/ الإنتاج النباتي:

جدول رقم (2) تطور الإنتاج النباتي لولاية عين الدفلى من سنة 2014/2018

2018			2014			السنوات
الإنتاج	النسبة	المساحة	الإنتاج	النسبة	المساحة	الإنتاج
1960000	%44	75238	1267000	%42	77235	الحبوب
249390	%2	7677,25	195930	%2	12765	أشجار الفاكهة
171890	%3	1846	259520	%3	1614	أشجار الحمضيات
170930	%2	9137	17300	%1	8700	الزيتون
41519	%0,4	493,5	56200	%0,07	784	الكروم
74714	%4	4148	35777	%4	3636	الخضر الجافة
1238367	%11	25200	121600	%14	19169	عاف

الشكل رقم (2): تطور الإنتاج النباتي لولاية عين الدفلى من سنة 2014/2017



التعليق:

حقق القطاع الفلاحي بطل بلديات عين الدفلى من المناطق ذات الطابع الفلاحي الحمض نتائج جيدة حيث وصلت نسبة إنتاج الحبوب إلى 1467908 أي نسبة 44% مقارنة بسنة 2014 حيث كان 395477 قنطار أي بنسبة 42% و الخضر الجافة 117420 بنسبة 4% عبر 775 هكتار قيما وصل إنتاج البطاطا 1272040 قنطار و هـ و ما يعادل 10,2 %

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية في ولاية عين الدفلى

ب . الإنتاج الحيواني:

الجدول رقم(3): تطور الإنتاج الحيواني (2018/2014)

الأبقار	الأغنام	الماعز	دجاج بيض	لحوم دجاج	عدد خلايا النحل	الأرانب	الداند	الحليب	اللحوم الحمراء	الصوف	اللحوم البيضاء	البيض	العسل	السنوات
46176.62	446764	121404	582143.2	13830245	19000	15400	41655	36768.142	61153.7509	2379.74	225858.3	113900.21	1183.9	
40800	260000	121404	770000	13840730	18994.08	49550.51	41660	65434.78	62969.3823	2382.82	233809.15	157076.46	1187.13	
39710	217087	90200	751000	13079643	17908	11981	22200	66230.956	63971.2949	2527.3	243864.96	171230.21	1222.76	
41835	212709	38365	570541	8446526	14814	24766	31614	60303.946	69426.2918	2510.32	196353.65	120000.46	1348.21	
26941	214305	42182	733579.4	9713096	16431.12	7436	7154.97	20894.026	51107.5796	1809.38	198089.77	123161.43	783.21	

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية مكتب الإحصائيات الفلاحية

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية في ولاية عين الدفلى

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2014 للحوم دجاج كان أكبر بحيث قدر ب 13830245 مقارنة بإنتاج الأغنام فقد قدرت ب 446764 أما في سنة 2015 فقد تميز إنتاج لحوم الدجاج بارتفاع ملحوظ كما تميزت الأغنام بارتفاع من نفس السنة أما في سنة 2016 أدى انخفاض الإنتاج كل من لحوم الدجاج و الأغنام ، فنجد في سنة 2017 سنة 2018 قد ارتفع إنتاج كل من اللحوم الدجاج و

3 . الإرشاد الفلاحي

جدول رقم(4): الإرشاد الفلاحي:

موسم 2018\2017		موسم 2017\2016		موسم 2016\2015		موسم 2015\ 2014		موسم 2014\2013		المواضيع	طبيعة النشاط
عدد الحضور	عدد الحصص	عدد الحضور	عدد الحصص	عدد الحضور	عدد الحصص	عدد الحضور	عدد الحصص	عدد الحضور	عدد الحصص		
3060	62	2000	61	3500	39	3000	35	600	35	إنتاج وحماية النباتات و الحيوانات و السياسة الفلاحية	أيام تعليمية و تحسيسية
1210	42	236	39	90	30	700	25	20	01	إنتاج و حماية النباتات	أيام تجريبية
2245	735	500	100	60	50			420	235	إنتاج وحماية النباتات	زيارات إرشادية
		80	08	40	07	100	10			إنتاج و حماية النباتات	حقول تجريبية
6615	839	2816	208	3690	126	3800	70	1040	271		المجموع

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية في ولاية عين الدفلى

نسبة الدعم المقدمة من طرف الدولة

. قوافل إعلامية

. ندوات

. ورشات

جدول رقم(5): نشاطات الإرشاد الفلاحي المكثف

موسم 2018/2017		موسم 2017/2016		موسم 2016/2015		موسم 2015/2014		موسم 2014/2013		طبيعة النشاط
عدد الحضور	عدد الحصص	عدد الحضور	عدد الحصص	عدد الحضور	عدد الحصص	عدد الحضور	عدد الحصص	عدد الحضور	عدد الحصص	
4630	11	800	09	600	04	4000	05	70	05	نشاطات المضاهاة

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية في ولاية عين الدفلى

1050	06	300	02	200	02	220	08	80	02	تظاهرات علمية و تقنية
5680	14	1100	11	800	06	6200	13	150	07	المجموع

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية، مكتب الإحصائيات

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية في ولاية عين الدفلى

جدول رقم (6) : الاتصال

موسم 2018/2017		موسم 2017/2016	موسم 2016/2015	موسم 2015/2014	موسم 2014/2013	المواضيع	طبيعة النشاط
غير محدود	62	55	50	48	15	إنتاج و حماية النباتات و الحيوانات	حصص إذاعية
	07	05	06	07	06	04 مواضيع رئيسية: البطاطا، الحبوب، البيوت البلاستيكية، تربية المواشي و المبيدات الكيميائية	حصص تلفزيونية
	69	60	56	55	21		المجموع

التنمية الريفية لولاية عين الدفلى:

بعد الإعلان عن المشاريع الجوارية قامت مديرية المصالح الفلاحية بعمليات إعلامية و تم اقتراح عدة مشاريع ، وافقت اللجنة التقنية على 64 مشروع جوارى تتمثل في تحديد مواقع الينابيع التصحيح مجاري ، فتح و تهيئة العمران ، غرس الأشجار المثمرة وتربية النحل ، ثم دعمها بمبلغ مالي من طرف صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

أبعاد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية :

إن للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية عدة أبعاد اقتصادية و اجتماعية و بيئية و تتمثل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بولاية عين الدفلى في:

1. تصحيح السيول

2. تهيئة الممرات

3. تربية النحل

4. السكن الريفي

5. فتح الممرات

6. تحديد مواقع الينابيع و تهيئتها

7. غرس الأشجار المثمرة

. دراسة تأثير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

إن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية استفادت منها عدة أسر في مناطق كانت تعاني العزلة و التهميش عن طريق تهيئة الممرات ، و فتح ممرات جديدة سمحت بالمرور إلى الأراضي الزراعية و استغلالها أحسن استغلال و تسويق المنتوجات الزراعية بأقل

تكالفة ن وهذه الأخيرة تساهم في رفع مداخيل الفلاحين و تحقيق الأمن الغذائي لهم و لمحيطهم

. الأهداف الأساسية المبرمجة لتجديد الاقتصاد الريفي:

مثال: خلال الفترة(2014/2009) يبلغ عدد سكان الريف بولاية عين الدفلى ب :
429000 يتوزعون عبر 36/24 بلدية بحيث استفادوا خلال هذا البرنامج من 220
مشروع بغلاف مالي 200 مليون دج بهدف عصرنه القرى و تنوع الأنشطة
الاقتصادية بالإضافة إلى حماية و تثمين الموارد الطبيعية .

المبحث الثاني: آفاق السياسة الفلاحية في الولاية

المطلب الأول : مشاكل القطاع الفلاحي في ولاية عين الدفلى:

كل مؤسسة لديها مزايا و مساوئ ، و تكمن مشاكل القطاع الفلاحي في :
. العقار الفلاحي يعتبر أهم المشاكل التي تعرفها الولاية لما لها علاقة بتسوية الميراث
. توقف الدعم في آليات السقي عن طريق التقطير

. تاريخ أو وقت عملية السقي لا تساعد الفلاحين مع التقلبات الجوية
. نقص غرف التبريد في الولاية مما يعرقل في قدرة تخزين مختلف المنتوجات
الفلاحية

. صعوبة و عراقيل من قبل بنك البدر من خلال الاتفاقيات تمويل المشاريع الفلاحية
منها قرض التحدي

. تجميد الدعم الفلاحي المالي في مختلف المنتوجات الفلاحية

المطلب الثاني: حلول مشاكل القطاع الفلاحي في ولاية عين الدفلى

. تسوية العقار الفلاحي و تسهيل في الإجراءات المتعلقة بالأراضي الفلاحية
. التكوين الفلاحي في مختلف المجالات و السقي الفلاحي لمعرفة كل التقنيات
الجديدة

- . إعادة فتح مجال الدعم الفلاحي و تسهيل عامل الإجراءات
- . مراعاة الأوقات الملائمة للسقي و فتح حملة السقي في مراحل نمو الإنتاج خاصة
- . فتح مجال الدعم في غرف التبريد مما يسمح بتشجيع الإنتاج في حالة زيادة قدرات الإنتاج

- . إعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة خاصة بالنسبة لقرض التحدي
- . رفع التجميد المالي و تشجيع المنتجين بالدعم .

خلاصة:

مما درسناه و من خلال ما قمنا بتحليله نستنتج أن الدولة أولت أهمية بالغة للفلاحة في الولاية و على ضوء النتائج المحققة يمكن القول أن هناك إنجازات هامة تستدعي ضرورة مواصلة الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية عبر كل بلديات الولايات و مساهمة منا في توضيح هذه الرؤية نطرح هذه النتائج التي استخلصناها و هي كالتالي :

. ولاية عين الدفلى منطقة فلاحية و رعوية خاصة في تربية المواشي و الدجاج و هذا نظرا للمناخ المعتدل فيها

. زراعة الحبوب تعتمد كليا على الأمطار و تمارس بصفة قليلة في أغلب مناطق الولاية و هي في تناقص رغم أهميته في تحقيق الأمن الغذائي للبلد

. زيادة المساحات المسقية بفضل برامج التجديد الفلاحي إلا أنها غير كافية و يستدعي الإسراع في توسيعها

. تطور كبير في تربية الدجاج و اللحم

. تحسن إنتاج البطاطس

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

نظرا لأهمية السياسة الفلاحية في التنمية الاقتصادية اضطرت الدولة الجزائرية الى إحداث تغييرات عميقة في القطاع الفلاحي للوصول إلى الاكتفاء الذاتي و معالجة موضوع السياسة الفلاحية مكننا من استبيان و إظهار كل المؤهلات التي تجعل الجزائر بلدا فلاحيا بامتياز فاختلف الأقاليم و تنوع المناخ و اتساع الأراضي و الاحتياط الكبير للمياه الجوفية كل ذلك يجبر الدولة على اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي

الفلاحي كغيره فأنشأت الهياكل الخاصة تمكن من القيام بالتسيير الذاتي إلا أنه حل استعجالي باء بالفشل للجهل بأمور التسيير فعمت الفوضى و العشوائية رغم مراقبة الحكومة ، فكان لا بد من البحث عن البديل و هو ما يسمى بالثورة الزراعية و هو نظام جديد لتسيير القطاع و رغم أنها غنية بمضمونها و سليمة إلى حد بعيد في مبادئها الإنسانية كإعطاء الحق للفلاح البسيط و رفع شعار الأرض لمن يخدمها إلا أن عدم نجاحه من خلال مما استخلصناه راجع إلى عدة أسباب كالبيروقراطية و انتشار الرشوة و السرقة و التغيب فما كان على الحكومة إلا البحث عن بديل آخر ف جاء قانون إعادة الهيكلة التي كانت نتائجها توزيع الأراضي و التعاونيات على الفلاحين لاستغلالها بشكل فردي

فبعد استرجاع السيادة الوطنية عرف القطاع الفلاحي وضعا متدهورا و بما أن لهذا القطاع بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني أصبح الشغل شاغل للحكومة ، حيث تم القيام بمجهودات كبيرة للاعتناء به أكثر بتهيئة للظروف المناسبة للسير الحسن لعملية التمويل في هذا المجال بغرض زيادة الإستثمار في القطاع الفلاحي لأنه يمثل استثمارا حقيقيا

و من خلال دراستنا ألقينا نظرة عامة حول السياسة الفلاحية و أهم أهدافها و المراحل

التي مرت بها فتوصلنا إلى النتائج التالية :

الخاتمة العامة :

. تسعى الدولة إلى تحقيق أهدافها في القطاع الفلاحي عن طريق رسم السياسة الفلاحية الملائمة لها

. اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم تماشيا و الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد

اختبار الفرضيات :

. من خلال دراستنا نؤكد صحة الفرضية الأولى بحيث :

السياسات المتبعة للقيام بالقطاع الفلاحي لا تزال بحاجة إلى مجهودات لتحقيق التنمية و تجاوز المشاكل لأن السياسات المتبعة لم تنجح 100% لتحقيق الإكتفاء الذاتي و تبني نظام جديد في كل مرة بعد ظهور نتائج سلبية للذي قبله

. و نؤكد صحة الفرضية الثانية بحيث أن الحديث عن الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل لاعتبارات كثيرة منها الجزائر تحتل المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للمواد إلا أنه مازلنا لم نحقق الأمن الغذائي و الإكتفاء الذاتي و هذا يدل على عدم وجود نظرة استراتيجية حكيمة تساعد على تكثيف الإنتاج الفلاحي و تحقيق التنمية الفلاحية.

التوصيات :

على ضوء دراستنا للموضوع و بعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها يمكن في هذا المجال تقديم بعض التوصيات :

. الهدف من السياسة الفلاحية لأي بلد هو تحقيق الأمن الغذائي في ظل الزيادة المستمرة لعدد السكان و عدم الرضوخ للدول الأخرى

. نلاحظ أن نسبة التشغيل في الفلاحة ضئيلة مقارنة بأهمية هذه الأخيرة و استفسارنا لبعض الفلاحين وجدنا عزوف الشباب عن العمل في هذا القطاع و مطالبة الشباب بالعمل في مجال أكثر راحة و لهذا لابد من إقامة برامج و مراكز و توعية و تأهيل الشباب و تشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي

. توسيع الاستثمارات الأجنبية لتشمل الفلاحة على غرار الطاقة و الصناعة و هذا في ظل وجود إمكانات خامة غير مستغلة خاصة في الصحراء و ما فيها من المياه الجوفية القادرة على تطوير إنتاج البطاطس التي كنا نقوم باستيرادها قبل 5 سنوات و الآن نقوم بتصديرها و تعتبر بطاطس واد السوف من أحسن المنتجات في العالم وفقا لشركة الإماراتية التي قامت بتصديرها و هذا يساعد في الحصول على العملة الصعبة

آفاق البحث:

إن نتائج البحث المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فتحت أمامنا آفاق بحثية تعد مواضيع جد هامة للبحث و التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

. دور السياسات الفلاحية الأجنبية على التنمية الاقتصادية الجزائرية

. دور القروض الفلاحية في تنمية الاقتصاد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

- 10 . فوزية غربي ، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي . حالة الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 2011 .
- 11 . محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1999 .
- 12 . محمد عبيدات ، التسويق الزراعي ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006 .
- 13 . منذر الحاج ، مقرر السياسات الزراعية ، جامعة حماه ، كلية الهندسة الزراعية ، قسم الاقتصاد الزراعي ، السنة الرابعة ، 2019 .
- 14 . منى رحمة ، السياسات الزراعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2000 .
- 15 . عبد الفتاح ياغي ، السياسيات العامة : النظرية و التطبيق ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، 2009 .
- 16 . صحيح البخاري / 226/1 ، 2320 .
- 17 . صحيح مسلم 1188/3 ، رقم 1552 .

ثانيا . المذكرات :

- 1 . أمال عمارة ، التنوع الاقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة الفترة 2000 . 2014 ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، سعيدة ، 2014 ، 2015 .
- 2 . ابتسام قرقاح ، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989 . 2009 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص السياسة العامة و الحكومات المقارنة ، جامعة الحاج لخضر . باتنة ، 2010 .

- 3 . ريم قصور ، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة . حالة الجزائر . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص ، اقتصاد التنمية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2011 ، 2012.
- 4 . سلمى بوريح ، دور مراكز الأبحاث و الدراسات في صنع السياسة العامة . دراسة حالة لمركز الاقتصاد المطبق من أجل التنمية في الجزائر 1985 . 2009 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص رسم السياسات العامة ، جامعة الجزائر 3 ، جوان 2011.
- 5 . الطاهر زويتر ، إشكالية التشغيل في الزراعة ، مذكرة تتدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1996.
- 6 . عبد الله بن قلاوز هواري ، إدارة شبكة الإمداد في القطاع الزراعي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، 2017 ، 2018.
- 7 . فاطمة مراكشي ، دور المساءلة و الشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في رسم السياسات العامة ، جامعة الجيلالي بونعامة ، 2014.
- 8 . فوزية غربي ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد ، جامعة منتوري ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسنطينة ، 2007.
- 9 . فوزية غربي ، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي ، أطروحة دكتوراه ، 2007 . 2008.

- 10 . محمد غردي ، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، تخصص علوم مالية ، جامعة الجزائر .
- 11 . نور محمد لمين ، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات . دراسة حالة ولاية تيارت ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان ، 2011 . 2012.
- 12 . نور الدين دخان ، تحليل السياسات التعليمية ، نموذج الجزائر . رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2007.
- ثالثا . المجالات :

- 1 . عائشة سلمة كيحلي ، حدة فروجات ، مساهمة سياسات الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة . حالة الجزائر خلال الفترة 1980 . 2016 . مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، العدد 03 ، 2017.
- 2 . عباس بومامي ، الدعم الفلاحي في الجزائر و النجاح الذي احتوى الفشل ، مجلة أصوات الشمال ، 2016/06/01.
- 3 . عز الدين نزعي ، الطيب هاشمي ، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 33 ، المجلد التاسع ، تموز 2013.
- 4 . محمد قریش ، التأمين الزراعي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجلة العروبة ، العدد 2 ، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر ، حمص ، سوريا ، العدد 04 ، 2019/05/19 .

رابعا . الدساتير و المراسيم :

- 1 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مسودة الدستور الجزائري 2016 .
- 2 . الوزارة الزراعية الجزائرية ، إنجازات وزارة الزراعة ، 243 ، 2019/02/23 .

خامسا . الملتقيات :

1 . جمعي عماري ، مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية، الملتقى الثاني الدول الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 25 أبريل 2016 .

2 . ربيع بوعريوة ، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، الملتقى الدولي الرابع حول : القطاع الفلاحي محرك للتنمية الاقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، يومي 24 . 25 أبريل 2016 .

سادسا . الجرائد و المقالات :

1 . احمد خليفة ، مجيد شعباني ، الاستثمار الفلاحي و دور مؤسسات التآطير و الدعم المالي و الإنتاجي في تحقيق الأمن الغذائي " دراسة حالة ولاية عين الدفلى " مقال منشور في الجريدة العالمية للاقتصاد و الأعمال ، العدد 03 ، جوان 2017 .

2 . أحمد زكي ، الكفاح من أجل الإصلاح الزراعي و التغييرات الاجتماعية في المناطق الريفية ، جريدة المناضل ، العدد 03 ، 2016/12/05 .

3 . الزبير عروس ، " الفقر بالجزائر الظاهرة ، الأسباب و دور جمعيات النوع الاجتماعي في مواجهته

Les cahiers du cread , Algérie, N°61, 2002.

4 . عبد المجيد بوزيدي ، خطط 2014 . 2017 إحياء الريف و بعث الفلاحة ، الفجر اليومية الجزائرية مستقلة ، 2014/11/05 .

5 . فيصل مخلوف قراءة في مناهج الإرشاد الزراعي ، شبكة المعرفة الريفية ، 2019/05/15 .

سابعا . المواقع الالكترونية :

- 1 – <http://www.al-fadjr.com/ar/demiere/165329.html>.
- 2 _ <http://www.almounadil-a.info/article94.html>.
- 3_ <http://www.aswat-elchamal.comLarL?p=98&a=1220>.
- 4 _ www.entv.dz
- 5 _ www.moa.gov.
- 6_ <http://ouruba.alwehda.gov.sy/archives.asp?fileNam>.
- 7_ <http://wwwreefnet.gov.sy/index.php>.
- 8_ <http://www.sciencereflection.com>

ثامنا . المقابلات :

1 . مقابلة مع عمال مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى

2 . مقابلات مع بعض الفلاحين

قائمة الملاحق

قائمة المراجع :

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
65	الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية	الشكل رقم (1)
67	تطور الإنتاج النباتي لولاية عين الدفلى من سنة 2017/2014	الشكل رقم (2)
47	برنامج الدعم الفلاحي في الجزائر لسنة 2016	الجدول رقم (1)
66	تطور الإنتاج النباتي لولاية عين الدفلى من سنة 2018 . 2014	الجدول رقم (2)
68	تطور الإنتاج الحيواني 2014 . 2018	الجدول رقم (3)
69	الإرشاد الفلاحي	الجدول رقم (4)
70	نشاطات الإرشاد الفلاحي المكثف	الجدول رقم (5)
71	الاتصال	الجدول رقم (6)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتوى
4	تشكرات
7	مقدمة
27 . 12	الفصل الأول: الإطار النظري و المعرفي
14	تمهيد
19 . 15	المبحث الأول: ماهية السياسة العامة
15	المطلب الأول: تعريف السياسة العامة
17	المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة
18	المطلب الثالث: مراحل صنع السياسة العامة
27 . 19	المبحث الثاني: ماهية السياسة الفلاحية
19	المطلب الأول: تعريف السياسة الفلاحية

21	المطلب الثاني: أنواع السياسة الفلاحية
24	المطلب الثالث: أهداف السياسة الفلاحية
28	خلاصة

57 . 29	الفصل الثاني: واقع و آفاق السياسات الفلاحية في الجزائر
31	تمهيد
48 . 32	المبحث الأول:
32	المطلب الأول: أهمية السياسة الفلاحية في التنمية الاقتصادية في الجزائر
37	المطلب الثاني: الدعم الفلاحي في الجزائر (2010 . 2017)
46	المطلب الثالث: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي
57 . 48	المبحث الثاني : تقديم السياسات الفلاحية في الجزائر

48	المطلب الأول: السياسة الفلاحية قبل إعادة الهيكلة
53	المطلب الثاني: السياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة (1990 . 1985)
54	المطلب الثالث: السياسة الفلاحية في ظل الإصلاحات (1999 . 1990)
57	خلاصة

72 . 58	الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين الدفلى
60	تمهيد
71 . 61	المبحث الأول: المكانة الفلاحية لمديرية المصالح الفلاحية
61	المطلب الأول: تقديم عام لمديرية المصالح الفلاحية
65	المطلب الثاني: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (2018 . 2014) و إنتاجه و إرشاد التنمية الريفية
72	المبحث الثاني: آفاق السياسة الفلاحية في ولاية

	عين الدفلى
72	المطلب الأول: مشاكل القطاع الفلاحي في ولاية عين الدفلى
72	المطلب الثاني: حلول مشاكل القطاع الفلاحي في ولاية عين الدفلى
73	خلاصة
74	الخاتمة العامة
77	قائمة المراجع
83	قائمة الملاحق
85	فهرس المحتويات

ملخص المذكرة باللغة العربية:

تهدف هذه المذكرة إلى محاولة دراسة و فهم السياسة الفلاحية في الجزائر بين الواقع و المأمول دراسة حالة مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى و إبراز أهمية هذه السياسة و مواقع الفلاحة في الولاية .

- تتألف الدراسة من ثلاث فصول يتناول كل واحد منها جوانب عن السياسة الفلاحية في الجزائر فقد تناول الفصل الأول الإطار النظري للسياسة الفلاحية ، أما الفصل الثاني فقد تم فيه التطرق إلى واقع و آفاق السياسة الفلاحية في الجزائر و ناقش الفصل الثالث دراسة حالة لولاية عين الدفلى مديرية الفلاحة و تطلبت طبيعة الموضوع جميع المعلومات البحثية و البيانات و تصنيفها و تحليلها باستخدام عدة مناهج و اقترابات و أدوات علمية .

Graduation note summary in English:

This note aims to try to study and understand the agricultural policy in Algeria between reality and hope, a case study of the Directorate of Agriculture of the state of Ain Defla, and to highlight the importance of this policy and the reality of agriculture in the state.

- The study consists of three chapters, each of which deals with aspects of agricultural policy in Algeria. The first chapter dealt with the theoretical framework of agricultural policy, while the second chapter dealt with the reality and prospects of agricultural policy in Algeria, and the third chapter discussed a current study of the state of Ain Defla, Directorate Agriculture and the nature of the subject required all research information and data, classification and analysis using several methods, approaches and scientific tools.